المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

مَا اجْتَمَعَ فيه شُذُوذَانِ مِنَ الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ النَّحويَّة والتصريفيَّة جَمعًا ودِرَاسَة

Two abnormalities included in poetic, grammatical, and morphological examples, Studied and collected

بقلم الدكتور

نواف بن أحمد بن عثمان حكمي

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية العلوم والآداب بشرورة ـ جامعة نجران ـ المملكة العربية السعودية

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار مارس ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

مَا اجْتمعَ فيهِ شُذُوذَانِ مِنَ الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ النَّحويَّةِ والتصريفيَّةِ جمعاً ودِرَاسَة

نواف بن أحمد بن عثمان حكمي

أستاذ النحو والصرف المشارك بكلية العلوم - والآداب بشرورة - جامعة نجران - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : abumaan12@gmail.com

الملخص

استهدفت الدراسة الشواهد الشعرية التي ورد فيها شذوذان عند بعض النحويين، وهذان الشذوذان قد يكونان متغايرين؛ بمعنى أن أحدهما يختلف عن الآخر في المسألة النحوية ذاتها، وقد يكونان حول مسألة واحدة، وربما كانا في كلمة واحدة، وقد يكونان في كلمتين مختلفتين، وعدد الشواهد التي عثرت عليها – حسب ما توصلت إليه من بحث – سبعة عشر شاهدًا، ومن أهداف هذه الدراسة توضيح بعض المفاهيم في النحو العربي كالشذوذ، والضرورة، والندرة وغيرها، وما مدى وجوه التداخل والاختلافات الجوهرية التي ترد فيها. وقد انتهجت المنهج التحليلي الوصفي، فهو متناسب مع العنوان والدراسة، وقد جاءت الدراسة في مبحثين، أحدهما متعلق بالمسائل النحوية التي ورد فيها شذوذان، والآخر بالمسائل التصريفية، ولعل من أهم النتائج التي توصلت إليها تنوُّعَ الأحكام النحوية، فهناك بعض الشواهد حُكم عليها بالشذوذ عند بعض النحويين، وهي عند غيرهم محكوم عليها بالضرورة، أو الندرة، وربما كان العكس.

الكلمات المفتاحية: شذوذان، الشاهد الشعري، الشذوذ النحوي، الشذوذ والضرورة.

Two abnormalities included in poetic, grammatical, and morphological examples, Studied and collected

Nawaf Ahmad Uthman Hakami
Two abnormalities included in poetic, grammatical, and morphological examples, Studied and collected The Kingdom of Saudi Arabia.
Email: abumaan12@gmail.com

Abstract

The paper aims to explore the poetic examples including two abnormalities for some grammarians. Those abnormalities may be changing, as one of them may be different in the grammatical case. While both may be related to one case or one word or two different ways. According to the paper, number of examples are seventeen. The study aims to define some concepts in grammar like abnormality, necessity, rareness, or to what are the core differences and interference in these concepts. The paper applies descriptive and analytic methodology that suits the title and content. The paper is divided into two chapters; the first discusses grammatical concepts including two abnormalities while the second includes morphological cases. Results show that there are varied grammatical judgements. There are some examples are judged by abnormality for some grammarians while others consider it necessity, or rareness or vice versa .

Keywords: two abnormalities, poetic example, grammatical abnormality, necessity and abnormality.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء، وخاتم المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد،

فقد لفت نظري، واسترعى انتباهي – وأنا أطالع في كتب النحو – قولُ بعض النحويين في بعض الشواهد الشعرية المتعلقة ببعض المسائل النحوية والتصريفية: وفيه شذوذان، أو فيه شذوذ من وجهين، أو جهتين، وغيرها من الألفاظ المتشابهة؛ إذ إن المتعارف عليه أن يكون في الشاهد الواحد شذوذٌ واحدٌ.

وقد قامت هذه الدراسة على ركنٍ أساسيٍّ لا تحيد عنه، وهو الشواهد الشعرية المتعلقة بالمسائل النحوية والتصريفية الوارد فيها شذوذان، وقد التزمت في هذه الدراسة بلفظة (شذوذين)، أو ما يضارعها من ألفاظٍ وسياقات.

وكان الهدف من الدراسة هو الوقوف على بعض الأحكام النحوية والتصريفية التي اختلطت حولها بعض المفاهيم والمعاني، كذلك معرفة الشواهد الشعرية التي ورد فيها شذوذان، وهل الحكم بالشذوذ من طرف واحد، أم من أطرافٍ متعددة، أيضًا تنوع الأحكام على الشاهد الشعري، فهناك من يستعمل مفردة شاذ أثناء الحكم على الشاهد، وآخر يستعمل مصطلحًا آخر، وربما المقصد كان واحدًا.

وأما الدراسات التي عُنيتْ بالشاهد النحوي فهي كثيرة، ولكنني خصصت ما فيه شذوذان من الشاهد الشعري؛ إذ إنني لم أجد الشواهد الشعرية التي ورد فيها شذوذان _ حسب بحثي – ضمن ما سبقت دراسته من الموضوعات المتعلقة بالشواهد الشاذة.

وقد التزمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، فهو أنسب لهذا الموضوع من حيث البحث والتحري والتحليل.

وهذه الدراسة جاءت على مبحثين، تسبقهما مقدمة وتمهيد، وتقفوهما خاتمة أجملت فيها ما توصَّلتُ إليه من نتائج، ثم قمت بحصر المصادر التي رجعت إليها، والمبحثان هما:

الأول: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد النحوية، وفيه اثنا عشر شاهدًا.

الثاني: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد التصريفية، وفيه خمسة شواهد.

التمهيد:

إن الناظر في المصطلحات النحوية يجد ثمة تداخلًا، أو قل: تقاربًا بينها؛ إذ إنها تشترك في كثير من المفاهيم، وقد أحدث هذا الشيء إشكالية كبيرة في مصير بعض الشواهد النحوية والتصريفية؛ وإنَّ من هذه المصطلحات والأحكام التي تسببت في هذا التداخل والتقارب مصطلح (الشذوذ)، فحينًا يُستعمل بمعنى القلة، وحينًا بمعنى الضعف، وأحيانًا يأتي في سياق الضرورة، وإن كانت الضرورة خاصة بالشعر. وهذه الأحكام ليست أحكامًا ثابتة يتفق عليها جميع النحويين، فقد يُطلقها بعضهم على شاهد مُعين، في حين أنها ساقطة عنه عند غيرهم. وبالنسبة لِحدود تلك المصطلحات فإننا سنسلط الضوء في هذه الدراسة على مصطلح الشاذ وما يقترب منه من المصطلحات في المفهوم والمعنى، وسنبدأ بمصطلح الشاذ الذي هو محور الدراسة، فهو في اللغة ما انفرد عن الجمهور وندر، فشذَّ الرجل عن أصحابه إذا انفرد(١)، وأما في الاصطلاح فقد نصَّ ابن جني على أن الشاذَّ هو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره(٢)، وعند الشريف الجرجاني: ما خالف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته(٣). وأما الضرورة في اللغة فهي الحاجة، تقول: حملتني الضرورة على كذا وكذا، وقد اضطر إلى الشيء، أي: أُلتجئ إليه(٤). وفي الاصطلاح فهي "ما أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر"(٥)، وعند ابن مالك خاصة للشاعر فيما ليس عنه مندوحة(٦). وأما النادر ففي اللغة يقال:ندر الشيء ندورًا: سقط، ونوادر الكلام تندر:هي ما شذ وخرج من

(١) انظر: الصحاح واللسان مادة (ش ذ ذ).

(٢) انظر: الخصائص ١/٩٨.

(٣) انظر: التعريفات ١٢٤.

(٤) انظر: الصحاح واللسان مادة (ض ر ر).

(٥) ضرائر الشعر ١٣.

(٦) انظر: شرح التسهيل ١/٢٠٢.

الجمهور؛ وذلك لظهوره[١]. وفي الاصطلاح فقد نص الرضي على أنه ما قلَّ وجوده وإن كان على القياس[٢]. والنادر أقل من القليل، قال سيبويه: "فإنما هذا الأقل نوادر تُحفظ عن العرب، ولا يقاس عليها"[٣]، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل[٤]. وقال أبو حيَّان: "ولو اقتبس شيْء من هذا كله، لالتبست الدلالات، واختلطت الموضوعات"[٥]. يعني بذلك الشاذ والنادر.وعرفه سمير اللبدي- أعني: النادر- بأنه "حالة تلحق الوجوه الإعرابية،والاستعمالات الكلامية، وتقابل الكثرة، وتُعنى في مفهومها قلة الاستعمال، أواستثناء من ممنوع"[٦].

وقد توسع العلماء في كتبهم في ذكر الألفاظ والمصطلحات التي يمكن أن تُحمل على مدلول الشذوذ ومعناه، أو تقترب منه، فهذا سيبويه يعبر عما يخالف القياس بعبارات يمكن حملها على الشذوذ، فقد أطلق لفظ (القليل) على معنى الشاذ حين قال: "وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنه شاذٌ قليل"[٧]. كذلك عبر عنه الفراء وجعله شذوذاً في حال السعة، "قال الفراء: وحكي عن الحسن البصري: أنا كك، وأنت كي. واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه"[٨]. وهذا ابن السراج يتوسع في ذكر الشاذ، ويجعله كل ما خالف القياس المطرد، فقد قال: "واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم، ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفًا مخالفًا، لا شك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم: أنه شاذ"[٩].

---

(١) انظر: اللسان مادة (ن د ر).
(٢) انظر: شرح الرضي على الشافية ٤/٤.
(٣) الكتاب ٨/٤.
(٤) رأيه في المزهر في علوم اللغة ١/ ١٨٦، ١٨٧.
(٥) التذييل والتكميل ٨٥/٢.
(٦) معجم المصطلحات النحوية والصرفية (الندرة).
(٧) الكتاب ٣٣٩/٣.
(٨) قول الفراء في ضرائر الشعر ٣٠٩.
(٩) الأصول ٥٦/١.

وقد جمع ابن هشام – وهو من النحويين المتأخرين – معظم هذه المصطلحات التي تدل على القليل والكثير والاطراد في قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطَّردًا، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشياء، ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك"(١). وقد قال عنها السيوطي في معرفة الحواشي والغرائب والشواذ والنوادر: "هذه الألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح"(٢).

ومن خلال هذه التعريفات يتبيَّنُ لي أن مصطلح (الشاذ) قد يكتنفه بعض الغموض، أو أنه متعدد الألفاظ، فقد يحكم أحدهم على المسألة بالشذوذ، وعنده غيره محكوم عليها بالندرة، وربما بالضرورة، فهي متداخلة مع بعضها، ومن ذلك حديث ابن مالك عن مجيء الحال معرفًا بأل واسمًا إياه بالشذوذ مرة، وبالقلة أخرى(٣)، وربما اجتمع حكمان في مسألة واحدة، ومنه ما ورد عند أبي البركات في مسألة إظهار (أن) المصدرية بعد (لكي)، وبعد (حتى) حين قال: "فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذًّا نادرًا لا يعرج عليه"(٤).

وأما المذهبان البصري والكوفي فإنَّ موقفهما من قضية الشاذ مختلفٌ إلى حدٍّ كبير؛ إذ إننا نجد المذهب البصري أكثر حرصًا واهتمامًا على عدم القياس عليه، وهذا ما أكَّده أعلامه فهذا سيبويه يقول: "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"(٥)، وقد سار على هذا المذهب كثير من أعلام البصريين، فأما المذهب الكوفي فهم أقلُّ حرصًا، وأدنى اهتمامًا من البصريين في قضية

(١) رأي ابن هشام في الاقتراح ٩٨.

(٢) المزهر في علوم اللغة ١/١٨٥.

(٣) انظر: شرح التسهيل٢/٦٢٣، وشرح الكافية الشافية٢/٥٣٧.

(٤) الإنصاف ٢/٤٧٧.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٢.

الشاذ، فإنهم لو سمعوا لفظًا في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابًا، أو فصلًا، فهذا الكسائي أحد أعلام المذهب الكوفي، وأحد المبرِّزين قال عنه ابن درستويه: "كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلًا، ويقيس عليه، فأفسد بذلك النحو"(١).

وثمة أمر ينبغي التنبيه عليه، وهو أن بعض الدارسين والباحثين قد يظن أن الشاذ هو عكس الفصيح، أو أنه يصدر من أناس غير فصحاء، والصحيح أن "المراد بالشذوذ قلة النصوص، ومن ثم عدم الاعتماد عليها في التقعيد، وليس المراد بالشذوذ الشذوذ اللساني، أو الميل عن اللغة السليمة الفصيحة، وإنما مخالفتها لما قرروه من قواعد نتيجة لما استنبطوه من النصوص الكثيرة، فإذا ورد شاهد مخالف للقياس، وكان قائله من الفصحاء، وورد في رواية صحيحة لا ريب فيها، ولم يقبل تأويلًا، وليس فيه ضرورة، فهو من الشاذ" (٢) .

المبحث الأول: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد النحوية، وفيه اثنا عشر شاهداً.

الشاهد الأول:

لَوَ انَّكَ تُلْقِي حَنْظَلًا فَوْق بَيْضِنَا تَدَحْرَجَ عَنْ ذِي سامِهِ المتقارب(٣)

قال ابن السيد البطليوسي: "وفي قوله: عن (ذي سامه) شذوذ واستكراه؛ لأن (الهاء) التي في (سامه) ترجع إلى (البيض)، (وذو السام) هو (البيض) بعينه، وهذا يقتضي إضافة الشيء إلى نفسه، وفيه شذوذ آخر، وذلك أن الشيء إذا ذكر، ثم احتيج إلى إعادة ذكره في جملة واحدة، وجب أن يضمر ولا يظهر كقولك: زيدٌ قامَ، ويقبح أن تقول: زيدٌ قامَ زيدٌ، فكان ينبغي أن يضمر (البيض)؛ لأن ذكرها قد جرى، فيقول: تدحرج عنه، فأتى به مظهرًا بغير لفظ الأول"(٤).

---

(١) رأي الكسائي في بغية الوعاء ١٦٤/٢.

(٢) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ص ٤٢.

(٣) البيت من الطويل، وقائله قيس بن الخطيم. انظر: ديوانه ٨٦، والاقتضاب ٣٦٣/٣، وبلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٤، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١١.

(٤) الاقتضاب ٣٦٣/٢.

الدراسة

(السام) عرق الذهب، وفي غير هذا الموضع الموت، والمراد: عن بيضه المذهب، بمعنى أنهم يتراصون في الحرب فلو ألقيت حنظلًا على (بيضهم) لتدحرج عليه، يريد جرى فوقه ولم يسقط إلى الأرض. وقد جعل ابن السيد البطليوسي هذا البيت شاهدًا على إضافة الشيء إلى نفسه، وهذه المسألة واردة عند النحويين، والغريب أن هذا البيت لم يرد ضمن شواهدها، ولعلنا نصل إلى السبب من خلال دراسة المسألة؛ إذ إن فيها رأيين: أحدهما: عدم الجواز، وهذا رأي البصريين، ألا ترى: أنك لو قلت: حركات الحركات، لم يجز؟ وقد ذكر ابن جني وغيره أن إضافة الشيء إلى نفسه غير مستقيم؛ وسبب المنع؛ أن الغرض من الإضافة إنما هو التخصيص والتعريف، والشيء لا تعرفه نفسه؛ لأنه لو كان معرفة بنفسه لما احتيج إلى إضافته(١). "ولأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيًا عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئًا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفِقًا"(٢). وكل الأدلة والشواهد التي أتى بها الكوفيون هي مقدرة عند البصريين. ثانيهما: الجواز إذا اختلف اللفظان، واحتجوا بأنه ورد في كتاب الله، وفي كلام العرب كثيرًا، ومن ذلك قوله تعالى(٣): ﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ﴾(٥)، وقولهم: "صَلَاةُ الأولى، ومَسْجِدُ الجامع، وبَقْلَةُ الحمقاء"، فالأولى في المعنى هي الصلاة، والجامع هو المسجد، والبقلة هي الحمقاء، وقد أضافوها إليها(٦). وقد ذكر الفراء أن العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، ومنه قول الشاعر:

---

(١) انظر: سر الصناعة ٤٧/١، ونتائج الفكر ٢٨ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٣٩١/١، وشرح المفصل لابن يعيش١٦٥/٢.

(٢) الإنصاف ٣٥٦/٢.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن٣٩٤/١.

(٤) الأنعام آية ٣٢.

(٥) البينة آية ٥.

(٦) انظر: الإنصاف٣٥٦/٢.

فَقُلتُ انجُوَا عَنْهَا نَجَا الجِلدِ إِنَّهُ سَيُرضِيكُمَا مِنهَا سَنَامٌ وغَارِبُهْ[1]

فقد أضاف (النجا)، وهو الجلد، إلى(الجلد) لما اختلف اللفظان[2]. وثمَّةَ أشكال تنضوي تحت هذه المسألة، أعني: إضافة الشيء إلى نفسه، وقد اختلف في بعضها بعضُ النحويين، ومن تلك الأشكال: إضافة المسمى إلى اسمه، وإضافة الشيء إلى لقبه، وإضافة الموصوف إلى صفته، ومنها أيضًا إضافة الشيء إلى ضميره، وهذا الشكل هو الذي يدعمه الشاهد الشعري؛ إذ إن ضمير الشيء هو الشيء نفسه، قال ابن جني: "وضمير الشيء هو الشيء ألبتة، والشيء لا يُضاف إلى نفسه"[3]. وقد ذكر أبو علي أن العرب إنما عدلوا عن قولهم: واحده إلى قولهم: وحده؛ لأن الأول من إضافة الشيء إلى ضميره، وهذا العدل يُخلصهم مما لا فائدة فيه، وأما (وحد) فإن إضافة المصدر فيه إلى ضمير المفرد، وليس المصدر بالضمير في هذا المعنى[4]. وقال الأزهري: "ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية، فلا يقال: جَاءَ الرجلانِ اثناهُما، والمرأتانِ اثنتاهُما؛ لأن ضمير التثنية نص في (الاثنين)، فإضافة (الاثنين) إليه من إضافة الشيء إلى نفسه"[5]. والناظر في قول الشاعر: (تدحرج ذي سامه) يجد أن الضمير عائد على شيء هو نفسه؛ لذا جعله ابن السيد من الشذوذ؛ واستفراد البطليوسي بهذا الشاهد على هذه المسألة فيه منقبة، وهو دليل على استيعابه للشواهد العربية.

وأما الشذوذ الثاني في البيت فهو أن الشيء إذا ذكر، ثم احتيج إلى إعادة ذكره في جملة واحدة وجب أن يضمر، وهذه المسألة قد اختلف النحويون فيها على ثلاثة أقوال، وهي:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الغمر الكلابي، أو عبد الرحمن بن حسان أو أبي الجراح في المقاصد النحوية ١٢٩٩/٣، وبلا نسبة في كتاب الأفعال ١٢٧/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٣٣/٣، وتوضيح المقاصد ٧٨٩/٢.

(٢) انظر: إسفار الفصيح٢١٥/١، والصحاح (ج م ع).

(٣) الخصائص ٣٣٧/٣.

(٤) انظر: كتاب الشعر ١٢٩.

(٥) التصريح ٦٦/١.

الأول: الجواز بلا شرط، وقد أجاز ذلك بعض العلماء كالأخفش[١]، وهشام بن معاوية وغيرهما[٢]، مستدلين ببعض النصوص القرآنية كقوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِۦ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ ۝ نُسَارِعُ لَهُمْ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ ۚ بَل لَّا يَشْعُرُونَ ﴾[٣]، فقد جعل هشام بن معاوية الرابط في الآية قوله تعالى: (في الخيرات)[٤]، ومن ذلك قول الشاعر:

لَا أَرَى الْمَوْتَ يَسْبِقُ الْمَوْتَ شَيْءٌ نَغَّصَ الْمَوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا[٥]

فقد وضع الظاهر (الموت) الثانية موضع المضمر في الجملة الواحدة، وكان الوجه أن يقول: لا أرى الموت يسبقه شيء، ولكنه أظهر الضمير. الثاني: الجواز بشرط، وهو أن يكون لغرض التفخيم، كقوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[٦]، وغيرها من الآيات المشابهة، وهذا قول سيبويه، وبعض النحويين[٧]. قال سيبويه: "ألَا ترى أنّك لو قلتَ: ما زيدٌ مُنْطلقًا أبو زيدٍ، لم يكن كقولك: ما زيدٌ منطلقًا أبوه؛ لأنّك قد استغنيتَ عن الإظهار، فلما كان هذا كذلك أُجريَ مُجرى الأجْنَبي، واستُؤْنِفَ على حاله؛ حيثُ كان هذا ضعيفًا فيه"[٨].

الثالث: المنع مطلقًا، سواء في الشعر، أو النثر، وما يرد في الشعر إنما من باب الضرورة، قال بذلك الأعلم[٩]، وهذا ما اختاره ابن السيد البطليوسي في الحكم على الشاهد السابق[١٠].

---

(١) انظر: رأيه في شرح الكافية ٩٢/١، والمغني ٦٥٠.

(٢) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٩٩/١، إعراب القرآن للنحاس ٨٢/٣، والبحر المحيط ٥٦٧/٧.

(٣) المؤمنون آية ٥٥ – ٥٦.

(٤) البحر المحيط ٥٦٧/٧.

(٥) البيت من الخفيف منسوب لسوادة بن زيد في الكتاب٣٠/١، وبلا نسبة في أمالي بن الحاجب١٥٣/١، والتذييل والتكميل٣٢/٤، والمغني ٦٥٠.

(٦) الحاقة آية ١– ٢.

(٧) التصريح ٦٦/١.

(٨) الكتاب ٦٢/١.

(٩) انظر: شرح شواهد سيبويه٣٠/١.

(١٠) الاقتضاب ٣٦٣/٢.

والذي أراه هو القول الثاني، وهو الجواز بشرط التفخيم والتعظيم؛ لأن النصوص القرآنية، والشواهد الشعرية تدعم ذلك، وهو ما اتجه إليه سيبويه، وكثير من النحويين.

الشاهد الثاني:

فلبعدَهُ لَا أَخْلَدنَّ ومَالَهُ بَدَلٌ إذا انقطَعَ الإِخَاءُ فَوَدَّعا[1]

قال ابن مالك: "وقد اجتمع في قول عامر بن قدامة: شذوذان: أحدهما عدم الاستغناء بتقدم اللام عن النون، والثاني دخولها على جواب منفي"[2].

الدراسة

الشذوذ الأول: عدم الاستغناء بتقدم اللام عن النون، أي: بوجود (اللام) المتقدمة، في (فلبعده) على العامل (أخلدنّ)، فلقد نصَّ المصنف في باب القسم بوجوب الاستغناء بـ(اللام) الداخلة على ما تقدم من معمول الماضي، واستشهد بقول الشاعر:

لَعَمْري لَقدْ ما عَضَّني الجُوعُ عَضَّةً فَلَيتُ أَنْ لَا أَمنعَ الدَّهرَ جَائعا [3]

حيث قرن الشاعر اللام في (لقد) المتقدمة على الفعل (عضّني) وهي معمول له، وهذا لا يجوز عند ابن مالك، وتبعه من بعده شراح التسهيل كأبي حيان [4]، وابن عقيل [5]، وناظر الجيش[6] ولم يزيدوا على ذلك.

(١) البيت من الكامل، وقائله عامر بن قدامة. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٥/٣، والتذييل والتكميل ٣٩٥/١١.

(٢) شرح التسهيل٢١٥/٣.

(٣) البيت من الطويل، وهو من قول أم حاتم الطائي. انظر: شرح الكافية الشافية٨٤١/٣، والتذييل والتكميل ١٩٥/١١، والمساعد٣٢٣/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٣٩٥/١١.

(٥) انظر: المساعد ٣٢٣/٢.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٣١١٧/٦.

الشذوذ الثاني: دخولها على جواب منفي، أي: أن (نون التوكيد) في الفعل (أخلدنَّ) في الشاهد جاءت بعد نفي، وهذا خلاف الأصل، إذ إنَّ الأصل في الفعل أن يُؤكد بـ(لا) الناهية، لكنه قد ورد التأكيد بـ(لا) النافية حملًا على أختها لا الناهية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ لَا يَحۡطِمَنَّكُمۡ سُلَيۡمَٰنُ وَجُنُودُهُۥ﴾ (١)، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ﴾(٢)، فهذا كله محمول في اللفظ على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَۚ﴾(٣). ومن أوّلها على النهي، فهو لا يحتاج إلى هذا(٤).

والذي أراه في الشاهد الشعري وهو أن الحكم بالشذوذين اللذَين أطلقهما ابن مالك، إنما الأول منهما شاذ بمعناه الصريح الذي لا يجوز في غير الشعر اضطرارًا، وأما الشذوذ الثاني فهو من باب الخروج عن الأصل، وقد وردت مثله شواهد وأدلة تؤكد ذلك.

الشاهد الثالث:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ (٥)

قال أبو الفداء: "وفيه شذوذان: أمّا أولًا: فلأنه وصف المضاف وهو كل، والقياس وصف المضاف إليه كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۖ﴾ (٦). وأمّا ثانيًا: فلأنّه فصل بين الصّفة والموصوف بالخبر الذي هو (مفارقه أخوه) وهو ضعيف، وكان قياسه (إلّا الفرقدين) نصبًا على الاستثناء"(٧).

---

(١) النمل آية ١٨.

(٢) الأنفال آية ٢٥.

(٣) إبراهيم آية ٤٢.

(٤) المغني ٨٩١.

(٥) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في شرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/٧٧، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٧٣، والممتع الكبير في التصريف٤٦. وللأعشى في كتاب الجمل المنسوب للخليل١٧٧. ولحضرمي بن عامر الأسدي في تذكرة النحاة٩٠.

(٦) الأنبياء آية ٣٠.

(٧) الكناش١/٢٠٤.

الدراسة

الشذوذ الأول: وصف المضاف في البيت، والنحويون في تخريج الشاهد على أقوال:

الأول: أن (إلا) صفة لـ(كل)، وهي بمعنى (غير)؛ لأنه بعد موجب، وأصل (إلاّ) الاستثناء والصفَة عارضةٌ، وأصل (غير) صفةٌ والاستثناء عارضٌ؛ إذ هما يتقارضان، وقد ذكر هذا القول جماعة من العلماء، منهم: السيرافي[١]، والرماني[٢]، ومكي[٣]، وابن يعيش[٤].

وذهب ابْن الحاجب إلى أن الوصف بـ(إلَّا) يضعف إذا كان في موضع يصح الاستثناء فيه، وجعل البيت المذكور من قبيل الشاذ[٥]، وهو شذوذ ثالث في البيت عند غير أبي الفداء، وهو شذوذ غير معتدٍّ به؛ إذ يرد عليه بأنه لو قلت: مررتُ برجل إلا زيد، على معنى: غير زيد، لم يجز؛ لأن (إلا) موضوعة لأنْ يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها، وليس (زيد) بعضًا لـ(رجل)[٦]. والصفة في سياق الاستثناء ذكر ابن هشام بأنها للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل نحو: جَاءَنِي غُلَام زيدٍ الظريفُ، فالصفة للمضاف؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وعكسه: (وكُلُّ فَتًى يَتَّقِي فَائز)[٧]، فالصفة للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه؛ لذلك حُكم

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه ٣/٧٩.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ٥٠٨.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٥٤٩.

(٤) انظر: شرح المفصل٢/٧٣.

(٥) انظر: الكافية١١٢، والهمع٢/٢٧٠.

(٦) انظر: الأصول١/٣٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش٢/٧٢.

(٧) زعم بعضم أنه عجز بيت من بحر المتقارب لم يُعثر على صدره، ولا قائله. انظر: المغني ٧٣٩. وبعضهم زعم أنه جملة لا بيت شعر؛ لعدم وجود أي تعليق عليه في شرح شواهد المغني عند البغدادي والسيوطي.

على الشاهد بالضعف عند من جعل الصفة للمضاف[١]. الثاني: أن بعض النحويين خطّأ هذا البيت بحجة أن ما بعد (إلا)- وهو (الفرقدان) - بدل من (كل)، والصواب عنده (إلا الفرقدين)؛ لأن (كل) كلام واجب استثنيت منه شيئًا بـ(إلا)، فهو منصوب، ولا يجوز غيره نحو قولك: قدم القوم إلا زيدًا، (فكل أخ مفارقه أخوه) كلام واجب، والمستثنى منه لا يكون إلا منصوبا. ورده بعضهم بقوله: ولَا يجوز أَن يَجْعَل مفارقه صفة[٢]. وهذا هو القياس عند أبي الفداء. الثالث: أن (إلا) في الآية الكريمة بمعنى (الواو)، وهذا على رأي الكوفيين، والأخفش، وأبي عبيدة، ومثله قَول الله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ ﴾[٣] معناه: وقوم يونس، (وإلَّا) في موضع الواو[٤]. قال النحّاس: "وأما كان (إلّا) بمعنى (الواو) فلا وجه له، ولا يجوز في شيء من الكلام، ومعنى (إلّا) خلاف معنى (الواو)؛ لأنك إذا قلت: جاءني إخوتك إلّا زيدا، أخرجت (زيدًا) مما دخل فيه الإخوة، وإذا قلت: جاءني إخوتُك وزيدٌ، أدخلت (زيدًا) فيما دخل فيه الإخوة، فلا شبه بينهما ولا تقارب"[٥]. الرابع: أن (إلا) بمعنى (حتى)، وَالْمعْنَى: كُلُّ أَخٍ مُفارِقُهُ أَخُوهُ حَتَّى إِن الفرقدين، مع شدَّة اجتماعهما، وكثرة مصاحبتهما، يفرق كل واحد منهما عن صاحبه، فما ظنك بغيرهما، وفي هذا القول تعسف[٦]. الخامس: أن (إلا) للاستدراك بمعنى (لكن)، على زعمهم في بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء[٧]. السادس: أن (إلا الفرقدان) في البيت خبر للمبتدأ الموصوف، وهو (كل)، (ومفارقه) صفة لـ(كل)، وقد تراءى هذا التخريج غير

(١) انظر: المغني٧٣٩.

(٢) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف ٨٠.

(٣) يونس آية ٩٨.

(٤) انظر: الجمل المنسوب للخليل ١٧٧، والإنصاف ٢١٧/١، والتبيين عن مذاهب النحويين٤٠٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١٣٧/٣.

(٦) انظر: خزانة الأدب ٤٢٤/٣.

(٧) انظر: الإنصاف ٢٢٠/١.

البعيد عن الصواب لصاحب المقتبس، وقد صاغ ذلك لكونه نكرة؛ إذْ إضافته لفظية، ثمَّ يجعل (إِلَّا الفرقدان) خبرًا للمبتدأ الْمَوْصُوف، ولَا يخرج جعلها خَبرًا عَن الوصفية؛ لأن الخبر أيضًا صفة حقيقيَّة، فتكون (إِلَّا) فِي قَوْله تَعَالَى:﴿إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1]، صفة نحوية، وفي البيت صفة معنوية، وبهذا الوجه يخرج الكلام عن تخَلّل الخبر بين الصّفة والموصوف، ويصبح تقدير البيت: (وكُلُّ أَخٍ مُفارقٌ أَخَاهُ مُغَايرٌ للفرقدين)؛ أَي: لَيْسَ على صفتهما؛ لِأَنَّهُمَا لَا يفترقان مُنْذُ كَانَا. وقد رد هذا القول بعض العلماء[2].

والذي أستحسنه من هذه الأقوال هو القول الأول، وهو أن (إلا) صفة لـ(كل)، وهي بمعنى (غير)؛ لكثرة القائلين به، ولأن الاستثناء موجب؛ ولأن غير هذا الرأي فيه تعسف واضح.

وأما الشذوذ الثاني، وهو الفصل بين الصّفة والموصوف بالخبر، فهذه المسألة قد أجازها النحويون، قال أبو حيان: "ويجوز الفصل بين المنعوت ونعته بما يتمحض مباينته، فإن تمحضت مباينته، فلا يجوز؛ ولذلك منع النحاة: مررتُ برجلٍ على فرسٍ عاقلٍ أبلق، على أن يكون (عاقل) صفة رجل، (وأبلق) صفة فرس، لأن (عاقلًا) مباين لفرس، وصفته. فما يجوز فيه الفصل بينهما المبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو:﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[3]، والخبر نحو: زيدٌ قائمٌ العاقلُ.."[4] ثم ذكر بقية ما يجوز فيه الفصل. والشواهد من القرآن الكريم كثيرة على الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر، ولا أدري لماذا جعله أبو الفداء من الشذوذ!؟

(١) الأنبياء آية ٢٢.

(٢) انظر: خزانة الأدب بتصرف٣/٤٢٢.

(٣) إبراهيم آية ١٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٩٣٥.

إذن الفصل بالخبر بين الصفة وموصوفها جائز في الأصل، بل عده أبو حيان جائز حسن[١]، وما ذكره أبو الفداء بأنه شاذ، أو ضعيفٌ، ليس صوابًا.

الشاهد الرابع:

أورد ابن هانئ السبتي القراءة الشاذة[٢]، وهي قوله تعالى: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾[٣]، وقول الشاعر:

أَنْ تَقْرآنِ على أسْماءِ وَيَحْكُما مِنّي السلامَ وأن لا تُشْعِرا أَحَدا[٤]

ثم قال: "فقد يقوي القول هنا بالتشبيه من حيث لم تدخل على علم ولا ظن، فيكون الشذوذ من وجهين"[٥]. وهذان الوجهان هما: وقوعها موقع المصدرية، ولم يتقدمها علم ولا ظن.

الدراسة:

الشذوذ الأول: وقوع (أنْ) موقع المصدرية، والنحويون فيه على ثلاثة مذاهب:

الأول: أنَّ (أنْ) في الشاهد هي الناصبة للفعل المضارع، وقد أُهملت حملًا على أختها (ما) المصدرية، ولا تعمل من غير عوض يدل عليها؛ لمشابهتها لها، وإذا حذفت ارتفع الفعل بعدها؛ لأن (أنْ) من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، لا تعمل وهي محذوفة، وعوامل الأسماء أقوى منها، فمن الأولى ألا تعمل (أنْ) وهي محذوفة، وقد ذهب إلى القول البصريون[٦]، والكسائي[٧]، والفراء في أحد قوليه[٨]، وبعض المتأخرين[٩] . وذكر ثعلب أنها لغة تُشبَّهُ بـ(ما)، أي: هي

(١) انظر: البحر المحيط ٦٠٩/٢.
(٢) هذه القراءة رويت عن ابن مجاهد. انظر: البحر المحيط ٤٩٨/٢، والدر المصون ٤٦٣/٢.
(٣) البقرة آية ٢٣٣.
(٤) البيت من البسيط، لم أعثر على قائله. انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٢/١، والمفصل ٤٢٩، والبديع في علم العربية٤٣٧/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.
(٥) انظر: إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك /٣١١، ٣١٢.
(٦) انظر: الكتاب ٣٠٧/١ و ٩٩/٣، والمقتضب ٨٢/٢، والأصول ١٧٦/٢، وتوجيه اللمع ٣٦٠.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠/٤.
(٨) انظر: معاني القرآن ٥٣/١.
(٩) انظر: الإنصاف ٤٦٠/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٥/٤، والتوطئة ١٤٥، وشرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣.

الناصبة للمضارع، وحكى عن العرب: (خُذِ اللصَّ قَبلَ يَأخذَكَ) [١]، وبعضهم قال: مُرهُ يحفرَها[٢]. وقيل: إنها شُبِّهت بـ(الذي)، فقد حكى ابن الأنباري ذلك عن الفراء، قال: "شبه (أنْ) بـ(الذي)، فوصلها بالمستقبل المرفوع، كما يصل (الذي) به"[٣]. وكما أنّ (أنْ) تعمل وهي محذوفة عند البصريين بعد (حتى)، و(أو)، و(اللام)، وبعد (الفاء)، و(الواو) في جواب النفي والأمر والنهي ونحوها، فدل على ذلك جواز إعمالها محذوفة[٤]. الثاني: أنها المخففة من الثقيلة، وإنما اتصلت بالفعل شذوذًا، وجاز خلوها من العلم والظن؛ لأنه لا مانع منه في القياس، وقد ذهب إلى هذ القول الكوفيون، والهروي[٥]، وابن الأثير[٦]، وابن خروف[٧]. وهذا المذهب أولى عند ابن عصفور؛ لأنه هو الذي استقر في كلام العرب، وهو ارتفاع الفعل المضارع بعدها[٨]. وأما القول الآخر للفراء فقد جعل (أنْ) في قول الشاعر:

أَنْ تَهبطِينَ بِلادَ قَو مٍ يرْتَعونَ مِنَ الطِّلاحِ[٩]

المخففة من الثقيلة؛ بحجة أن الضمير يحسن في مثل هذا؛ إذ يصح أن يقدر: أنكِ تهبطين[١٠].

واستدل الكوفيون بقول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفسِي بَعدَ مَا كِدْتُ أَفعَلَهْ[١١]

---

(١) انظر: مجالس ثعلب ٦٦، كتاب الشعر ٤٠٤.

(٢) انظر: ضرائر الشعر ١٥٢، وتوضيح المقاصد ١٢٦٣/٣.

(٣) الأضداد ١٢٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٦٠/٢.

(٥) انظر: الأزهية ٥٨.

(٦) انظر: البديع في علم العربية ٤٣٧/٢.

(٧) انظر: شرح الجمل ٨٢٤/٢، ٨٢٥.

(٨) انظر: ضرائر الشعر ١٦٥.

(٩) البيت من مجزوء الكامل، وهو للقاسم بن معن قاضي الكوفة. انظر: ضرائر الشعر ١٦٣، النحوية ٧٦٤/٢، وشرح أبيات مغني اللبيب ١٣٦/١.

(١٠) انظر: معاني القرآن ١٣٥/١، ١٣٦.

(١١) البيت من الطويل، منسوب لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٣٠٧/١، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٢٢/١، والمقاصد الشافية ٩٢/٦.

وهذا الشاهد حمله سيبويه على الضرورة[١].

وعند ابن جني عكس ذلك، فقد جعل الحمل على (ما) المصدرية مذهب الكوفيين والمخففة مذهب البصريين، واختار التخفيف هو وشيخه الفارسي[٢]، وتبعه ابن يعيش[٣] ، وذكر ابن هانئ أنه هو الصحيح[٤]. الثالث: أنَّ (أنْ) هي المشبهة بـ(ما) المصدرية، لكن الأجود في قول الشاعر: (أنْ تقرآن) أن تكون مفسرة بمعنى (أي)، وتكون تفسيرًا لقول الشاعر (حاجة) المذكورة في أحد أبيات القصيدة، وقد ذهب إلى هذا القول القاسم بن أحمد اللورقي[٥].

وأما (ما) التي حُملت (أنْ) عليها ففيها خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إنها (ما) المصدرية، وهذا رأي الأغلبية، وقد عبَّر عنها بعضهم بأنها أختها[٦]، ومنهم من قال: أنْ تكون الزائدة أقرب، وهذا قول أبي البقاء العكبري[٧]؛ مفسِّرًا كلام الزمخشري، "قال تلميذه الإمَام الأندلسي فِي شرح الْمفصل: قال أبو البقاء: إِن أراد تشبيه (أنْ) بـ(ما) النافية فهو تشبيهٌ بعيد، لأنَّ (أَنْ تقرآن) في الشعر إيجاب فهو ضدٌّ للنفي، وتشبيه الإثبات بِالنَّفْيِ بعيدٌ خصوصا في باب العمل والإلغاء، وإِن أراد بـ(ما) الزّائدة، فهو أقرب، ويُؤَيّد ذلك قراءة ابْن مُجَاهِد: ﴿لِمَنۡ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾"[٨]، وفي هذا القول بعد؛ لأن (أنْ) لا تشرك (ما) الزائدة في شيء؛ بينما تشرك (ما) المصدرية في التقدير بمصدر يكون له محل من الإعراب،

(١) انظر: الكتاب ٣٠٧/١.

(٢) انظر: سر الصناعة ٢٠٠/٢، وضرائر الشعر ١٦٥.

(٣) انظر: شرح المفصل ٢١٤/٤.

(٤) انظر: إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ٣١١/١.

(٥) انظر: خزانة الأدب ٤٢٦/٨.

(٦) انظر: الكتاب ٣٠٧/١ و ٩٩/٣، والمقتضب ٨٢/٢، والأصول ١٧٦/٢، وتوجيه اللمع ٣٦٠.

(٧) انظر: خزانة الأدب ٨/ ٤٢٦.

(٨) البقرة آية ٢٣٣.

سواء أكانت ناصبة للمضارع أم مهملة، والحرف الذي يشبه حرفًا آخر في وجه أولى بأن يُحمل عليه من الحرف الذي لا يُشبهه في شيء.

والذي يترجح لي في المسألة هو مذهب البصريين، فإنه إذا وليها مضارع مرفوع، أو جملة اسمية فهي الناصبة، وقد أهملت حملًا على (ما) أختها في المصدرية؛لأن (ما) قد تليها الجملة الاسمية، فاتُّجه أن تحمل (أنْ) عليها في ذلك.

الشذوذ الثاني: أنه لم يتقدم (أنْ) في قول الشاعر (أنْ تقرآنِ) علم ولا ظن؛ إذ إنَّ (أنْ) تكون زائدة، ومفسرة، ومصدرية، فالأولى تكون تالية لـ(لما) التوقيتية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾[1]، والثانية الداخلة على جملة مبينة حكاية ما قبلها من دال على معنى القول بغير حروفه نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾[2]، والثالثة المصدرية، وهي التي مع الفعل في تأويل مصدر، وتنقسم إلى مخففة من (أنَّ) وناصبة للمضارع، فإن كان العامل فيها من أفعال العلم، وجب أن تكون المخففة، وتعين في المضارع بعدها الرفع، إلا أن يكون العلم في معنى غيره، وإن كان العامل في (أن) من غير أفعال العلم والظن، وجب أن تكون غير المخففة، وتعين في المضارع بعدها النصب، كقولك: أريد أن تقوم[3]. وأما الأفعال الواقعة قبل (أن) فهي ثلاثة أقسام: أفعال طمع وإشفاق، وتكون (أنْ) الناصبة للفعل المستقبل، مثل: أطمع أن تغفر لي، وأفعال علم ويقين، مثل: أعلم أن ستقومَ، وتكون المخففة من الثقيلة، فلم تنصب الفعل المستقبل، مثل: أفعال الحسبان والظن؛ لأن في الحسبان والظن ضربًا من العلم وضربًا من الشك، فيجوز أن يقع بعدها الناصبة للأفعال والناصبة للأسماء، وهي المخففة من المشددة وإن صح فيها الأمران، جاز فيها الوجهان[4]. والمخففة لو كانت بعد

(١) يوسف آية ٩٦.

(٢) المؤمنون آية ٢٧.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم٤٧٦، وتوضيح المقاصد ١٢٣٥/٣، وتمهيد القواعد ٤١٢٤/٨.

(٤) انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢٣٠/١.

العلم لم تلتبس بالمصدرية؛ لأن المصدرية لا تقع بعد فعل العلم، وإن كانت بعد الظن، جاز أن تكون مخففة ومصدرية، كقوله تعالى: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾[١]، فقد قرئت بالرفع على أن الحسبان ظن غالب، فلا التباس بينهما على هذا. والتي بعد الظن إن كان بعدها غير (لا) من حروف العوض فمخففة لا غير، وكذلك إن كانت بعدها (لا) داخلة على غير الفعل نحو: ظننتُ أنْ لا مالَ عِندكَ، وإن كانت بعدها (لا) داخلة على الفعل، احتملت المخففة والمصدرية، وأما إذا وليت ما فيه معنى القول، ووليها فعل متصدر بـ(لا) جاز كونها المخففة، والمفسرة، والمصدرية[٢].

والمتأمل في قول الشاعر: (أنْ تقرآن) يجد أنها لم تُسبق بقول أو ظن؛ لذا أُهملت حملًا على (ما) المصدرية، والحكم عليها بالشذوذ من وجهين من قبل ابن هانئ دليل على أنها عنده المخففة من الثقيلة؛ إذ إنَّ المخفَّفَة من الثَّقيلة لا تأتي في أول الكلام، ولا بُدَّ أن يسبقها شيء؛ لأنها لو كانت عنده المصدرية، لما حكم عليها بالشذوذ، ثم إنه قال: فهذا أبو الفتح عكس نسبة هذين القولين، أي: أنه جعل شبهها بالمصدرية قول الكوفيين، ثم قال: وهو الصحيح[٣].

الشاهد الخامس:

فَمتى واغِلٌ يُنِبْهُمْ يُحيُّو ـهُ وتَعطِفْ عَليهِ كَأسُ السَّاقي[٤]

قال ابن هانئ السبتي: "والشذوذ فيه من وجهين: استعماله في غير (إنْ)، والفعلُ غير ماض"[٥]

---

(١) المائدة آية ٧١.

(٢) انظر: بتصرف شرح الرضي ٨٣٢/٢ – ٨٣٧، تحقيق (بشير مصري).

(٣) انظر: إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ٤٣٣/١

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، والأصول ٢٣٢/٢، وبلا نسبة في المقتضب ٧٦/٢، وشرح التسهيل ٧٥/٤.

(٥) إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك ٤٣٣/١.

الدراسة

هذا الشاهد من شواهد سيبويه[1]، وقد أورده في موضع الفصل بين أداة الجزم ومجزومها الخاص بـ(إنْ)، وهذا الفصل إنما يحسن فيها؛ لقوّتها في باب المجازاة، وهو في غيرها شاذ؛ لأن (إنْ) أصل الجزاء، فإن تلاها فِعلٌ في اللفظ، فهو مقدر في الضمير[2]. قال سيبويه "واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيدٌ يأتِكَ يَكنْ كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره، كما كان في قولك: إن زيدًا رأيته يكن ذلك؛ لأن (إنْ) لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها"[3]. والشذوذان فيه هما: كون الأداة غير (إنْ)، والفعل فيه غير ماضٍ، وقد ذكر الأنباري أنه "لما كانت (إنْ) هي الأصل، اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضي خاصة، دون غيرها من الأسماء والظروف التي يجازى بها؛ لأنها هي الأصل، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها، والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام، جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟"[4] وحق أداة الشرط ألا يليها إلا معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ، لكنها أشبهت الفعل بالدخول على معرب ومبني، والمتعدي منه في عدم اكتفائها بمطلوب واحد، فجاز أن يليها الاسم، وخصت (إن)؛ لكونها أصلا بكثرة ذلك فيها بشرط مضي الفعل، ولا يجوز لك فيها مع مضارع غير مجزوم بـ(لم)، ولا في أخواتها -مطلقا- إلا في شعر"[5]. ومن الشواهد في هذا الباب قول الشاعر:

---

(١) انظر: الكتاب ١١٢/٣.

(٢) انظر: الأصول ٢٣٣/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٨، وأمالي ابن الشجري٨١/٢، والإنصاف ٥٠٥/٢، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وضرائر الشعر ٢٠٧.

(٣) الكتاب ١١٣/٣، ١١٤.

(٤) الإنصاف ٥٠٥/٢.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٥٩٩/٣.

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الريحُ تميَّلها تَمِلْ[١]

وقول هشام المري:

فَمَنْ نحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ومَنْ لا نُجرْهُ يُمسِ مِنَّا مُرَوّعا[٢]

فكل الشواهد كان الوجه فيها أن يتقدم الفعل، فيقال: (ومتى ينبهم واغل يحيوه)، (وأينما تمليها الريح تمل)، (ومن نؤمنه يبت وهو آمن)، إلا أن الضرورة دعت إلى تقديم الاسم في جميع ذلك، ورفعه بإضمار فعل تفسيره هذا الفعل المتأخر، وهذا لا يجوز إلا في الشعر [٣]. وعند بعض البصريين أنَّ تلك السياقات مقصورة على السماع، وليست على الشعر، والكوفيون يقيسونها في الشعر بشرط أن يكون الاسم المتقدم وأداة الشرط متغايرين في المعنى، فـ(الواغل) خلاف (متى)، (والريح) خلاف (أين)[٤].

والذي أرتئيه أن هذه الشواهد الشعرية في هذا الباب إنما جازت في الشعر من باب الضرورة، ولا تجوز في غيره.

الشاهد السادس:

كَحَلْفَةَ مِنْ أَبي رِيَاحٍ يَسْمَعُها لَاهُمُ الكِبَارُ[٥]

قال المرادي: "وفيه شذوذان: أحدهما: استعماله في غير النداء؛ لأنه فاعل يسمعها، والثاني: تخفيف ميمه"[٦].

---

(١) البيت من الرمل، وهو منسوب لكعب بن جعيل في الكتاب٣/١١٣، وللحسام بن ضرار الكلبي في الأصول٢/٢٣٣، والمقاصد النحوية٤/١٩١٣، وبلا نسبة في المقتضب٢/٧٥، وشرح المفصل ٥/١٢٣.

(٢) البيت من الطويل. انظر: الكتاب ٣/١١٤، والتعليقة ٢/٢٢١، وضرائر الشعر ٢٠٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/١٠٨.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٦/٣٠٨.

(٥) البيت من مخلع البسيط، وقائله الأعشى. انظر: أمالي ابن الشجري٢/١٩٧، والمقاصد النحوية٤/١٧١٦، والهمع٤/٦٣.

(٦) توضيح المقاصد٢/١٠٧٠.

الدراسة

قبل النظر في الشذوذين اللذَين ذكرهما المرادي يلزمني التطرق لمسألة مهمة جدًّا ذات علاقة بهما، وهي أصل تركيب (اللهمَّ)؛ إذ ثمة اختلاف بين البصريين والكوفيين فيه، فأما البصريون[1] فإن الأصلّ عندهم (يا الله)، وعندما حُذِف حرفُ النداء، عُوِّضَ عنه بالميمُ المشددة؛ حيث جَاءُوا بِحرفَين وهما الميمان؛ عوضًا من حرفَين وهما الياء والألف، والضمة في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد، وهو خاصٌّ بهذا الاسم الشريف، فلا يجوزُ تعويضُ (الميمِ) من حرف النداء في غيره، واستدلُّوا على ذلك التعويض بأنهم لم يجمعوا بين الـ(يا)، و(اللهم)، فلا يُقال: (يا اللهمَّ) إلّا ما كان ضرورةً كقوله:

وما عليكِ أَنْ تقولي كلما
سَبَّحْتِ أو هَلَّلْتِ يا اللهم ما
أُرْدُدْ علينَا شَيْخَنَا مُسَلَّما[2]

وأما الكوفيون، وعلى رأسهم الفراء فالميمُ المشددةُ عندهم هي بقية فعلٍ محذوفٍ تقديرُه: (أُمَّنا بخير) أي: اقصُدْنا به، مِنْ قولك: (أَمَمْتُ زيدًا) أي قصدتُه، ومنه: ﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾[3]، أي: قاصِديه، وعلى هذا فالجمعُ بينَ الـ(يا والميمِ) ليس بضرورةٍ عندهم؛ إذ ليستْ عوضًا منها. وقد رَدَّ هذا الرأي البصريون؛ بدليل أنه قد سُمع (اللَّهمَّ أُمَّنَا بِخَير)، وقال تعالى: ﴿ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ﴾[4] فقد صَرَّحَ بالمدعوِّ به، فلو كانت الميم بقية (أُمَّنا) لفسد المعنى، فبان بطلانُه[5]. وردَّ الزجاج قول الفراء؛ إذ لو كان الأصل:

(١) انظر: الكتاب٢/١٩٦، والتعليقة١/٣٤١، والإنصاف١/٢٧٩، والمقاصد الشافية٥/٢٩٢.

(٢) الأبيات من الرجز، وهي مما لا يُعرف قائلها. انظر:: أسرار العربية١٧٧، وضرائر الشعر٥٦، وارتشاف الضرب٥/٢٣٩٩.

(٣) المائدة آية ٢.

(٤) الأنفال آية ٣٢.

(٥) انظر: الإنصاف ١/٢٨١.

يا لله أُمَّنا، لَلُفِظَ به مَنْبَهَةً على الأصل أيضًا، كما قالوا في: وَيْلُمِّه: ويلٌ لأُمِـه[١]. وهذا اللفظ، أعني: (اللهمَّ) من الأسماء التي لزمت النداء، فلا يجوز أن يقع في غيره. وأما الشاهد الذي نحن بصدده، وهو: (يَسْمَعُها لَاهُمُ الكِبَارُ)، يجد أن لفظة (لاهمُ) وردت في البيت بروايتين[٢]، وكل رواية لها توجيهٌ يختلف عن الآخر، والروايتان هما:

الأولى/ (لاهمُ)، بحذف (ال) وتخفيف الميم، وقد استعملت هنا في غير النداء، وهذا ما ذكره المرادي وغيره؛ حيث قال: إن فيها شذوذين، كونها فاعلًا للفعل (يسمعها)، وكذلك تخفيف ميمها، وقد وردت عند غيره بلفظ (اللهمَ) بوجود (ال)، وتخفيف (الميم)؛ وهما في التوجيهين سواء؛ إذ إن حذف (ال) لا يغير المعنى طالما أنها فاعل. وقد ذكر أبو حيان أنه في حال صحة هذه الرواية عن العرب، فإن فيه شذوذًا آخرَ من حيثُ استعماله في غير النداء، فقد جعله في البيت فاعلًا بالفعل الذي قبله[٣]. وعند أبي علي "أنه بنى من الاسم والصوت اسْمًا، كما بنى التهليل من (هلَّلَ)، و(بأبأَ) من بأبي، ثمَّ صار اسْمًا كما صارت هذه"[٤].

الثانية: (لاهه)، وهذه اللفظة الواردة في الشاهد الشعري تعيدنا إلى أصل لفظ الجلالة (الله)، فقد اختلف أهل العلم من النحويين وغيرهم في أصلها، فقال الكوفيون: إن أصله (إله)، فأدخلت الألف واللام تفخيمًا وتعظيمًا لما كان اسمًا لله عز وجل، فصار (الإله) فحذفت الهمزة استثقالًا؛ لكثرة جريانها على الألسن، وحوّلت كسرتها إلى لام التعظيم، فالتقى لامان متحركان، فأدغمت الأولى في الثانية فقالوا: الله. وقال البصريون: إن أصل لفظ الجلالة (الله) هو (لاه)، فألحقت بها الألف واللام فقيل: (اللهِ)[٥]. وقد جاء في الصحاح أنه "أدخلت عليه الألف

(١) انظر: تفسير القرطبي٤/٥٣، والدر المصون٣/٩٨.

(٢) انظر: كتاب الشعر١/٤١.

(٣) انظر: البحر المحيط٣/٨٥.

(٤) انظر: رأيه في خزانة الأدب٢/٢٦٩.

(٥) انظر: اللامات٤٨، وشرح المفصل لابن يعيش١/٤٢.

واللام، فجرى مجرى الاسم العلم، كالعباس والحسن، إلا أنه يخالف الأعلام من حيث كان صفة"[1]. ومن أغرب ما قيل: إن أصل لفظ الجلالة هو (لاها) بالسريانية فعرِّب؛ إذ إن اليهود والنصارى يقولون: (لاها)، وأخذ العرب هذه اللفظة وغيروها (الله)، وقيل: صفة وليس اسم ذات[2]. والكلام عن أصل لفظ الجلالة يطول، وليس هذا مكان التفصيل فيه. وأما الشذوذ الثاني فهو تخفيف (الميم)، فقد ذكر بعضهم أنه خطأ فاحش خصوصًا عند الفراء؛ لأن عنده هي التي في (أُمَّنَا)، والتخفيف لا يحتمِلُ أنْ تكون (الميم) فيه بقيَّةَ (أُمَّنَا)؛ إذ في ذلك تعارض، وقد أجاب عن البيت بأنَّ الروايةَ ليستْ كذلك، بل الروايةُ: (يَسْمَعُها لاهُه الكُبارُ)[3]. والمتأمل في الرواية الثانية يجد أنها ليس فيها أي شذوذ نحوي، بدليل أن الفراء جعلها هي الرواية الصحيحة، بمعنى أنها مخرج لبعض النحويين من الرواية الأولى التي حصل فيها الشذوذان.

والذي أميل إليه هو أن الشاهد فيه شذوذ؛ حيث حذفت (ال)، وخففت الميم في غير النداء، ولو افترضنا أن الشاهد جاء في سياق النداء، لقلنا: إن الميم إنما تشدد عوضًا عن أداة النداء في أول المنادى، فتصبح (اللهم) بتشديد الميم وحذف الياء، ولكنه لم يأت على ذلك.

الشاهد السابع:

فِي أيِّ يَومَيَّ مِنَ المَوتِ أَفِرّ أيَومَ لَم يُقدَرَ أَمْ يَومَ قُدِرْ[4]

قال ابن هشام: "وفي هذا شذوذان: توكيد المنفيّ بـ(لم)، وحذف النون لغير وقف، ولا ساكنين"[5].

(١) الصحاح (ل ا ه).

(٢) انظر: البحر المحيط١/٢٨.

(٣) البحر المحيط٣/٨٥.

(٤) البيتان من الرجز المشطور، منسوبان لعَلِي بن أبي طالب، رضي اللَّه عنه، وقيل: للحارث بن منذر الجرمي. انظر: الخصائص٣/٩٦، والممتع الكبير ٢١٥، والمقاصد النحوية٤/١٩٤١.

(٥) المغني ٣٦٥.

الدراسة

هذا الشاهد ورد ذكره عند كثير من النحويين وغيرهم، وقد ذكر ابن هشام أن فيه شذوذين، وهما مرتبطان ببعض في الشذوذ. وهو مما يذكره النحويون شاهدًا على قراءة[١] بعض السلف لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[٢]، بفتح الفعل (نشرحَ)، وقد خُرِّجت القراءة والبيت عدة تخريجات منها: الأول/ أن الأصل في الآية الكريمة (يشرحن)، وفي الشاهد (يقدرنْ) بتوكيد الفعل بنون خفيفة، ثم حذفتْ، وبقيتْ الفتحة دليلًا عليها، فالنون الخفيفة محذوفة منوية[٣]. ومنه قراءة النخعي وابن وثاب[٤]: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمَ ٱللَّهُ﴾[٥]، بفتح (يَعلمَ)[٦]. وهذا التخريج غير جائز عند ابن جني؛ بدليل أن التوكيد يناسبه الإسهاب والإطناب، لا الإيجاز والاختصار[٧]. وجعله ابن عصفور[٨]، وابن هشام شاذًّا؛ بحجة أنَّ حذف نون التوكيد الخفيفة في غير التقاء الساكنين لا يجوزُ إلا ضرورةً، وهو في سعة الكلام من الشذوذ[٩]. الثاني/ مجيئه على لغةِ مَنْ ينصب الفعل المضارع بـ(لم) ، حملًا على (لن)، عكس المعروف عند الناس؛ فقد حكى اللِّحْيَاني[١٠] أنَّ من العرب من ينصب بـ(لم) ، ويجزم بـ(لَنْ)، وعلى هذه اللغة

(١) قرأ بها أبو جعفر المنصور. انظر: المحتسب٢/٣٦٦، والكشاف٤/٧٧٠.

(٢) الشرح آية ١.

(٣) انظر: العلل لابن أبي حاتم ١/٤٤٥، وشرح الكافية الشافية٣/١٥٧٥، والجنى الداني٢٦٧.

(٤) انظر: القراءة في المحرر الوجيز ١/٥١٥، والبحر المحيط٣/٣٦٠.

(٥) آل عمران آية ١٤٢.

(٦) انظر: الدر المصون٣/٤١٠.

(٧) انظر: المحتسب٢/٣٦٦.

(٨) ضرائر الشعر ١١٢.

(٩) المغني ٣٦٥.

(١٠) انظر: المغني ٣٦٥، والمقاصد النحوية٤/١٩٤٢، وشرح أبيات المغني٥/١٣٢.

اختار أبو حيان تخريج آية الشرح[١]. ومنه نصب الفعل (يشاورَ) في قول الشاعرة:

فِي كُلِّ مَا هَمَّ أَمْضَى رَأْيَهُ قُدُمًا وَلَمْ يُشَاوِرَ فِي إِقْدَامِهِ أَحَدَا[٢]

الثالث/ ذكره ابن جني، وزعم أنه متفردٌ به، قال: "إن أصله (أَيومَ لَمْ يَقْدِرْ أَمْ يَومَ قُدِرْ)، بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء الساكنة، وقد أجرت العرب الحرف الساكن، إذا جاور الحرف المتحرك، مجرى المتحرك، وذلك قولهم فيما حكاه سيبويه[٣]: المراة والكماة، يريدون: المرأة، والكمأة"[٤]. وعليه وجَّه أبو عليّ[٥] قول عبد يَغُوث:

كَأَن لم ترا قبلي أَسِيرًا يَمَانِيا[٦]

فَقَالَ أَصله (ترأى) بِهَمْزَة بعْدهَا ألف كَمَا قَالَ الشاعر:

أُرِي عَيْنِي مالم ترأياه ...[٧]

ثمَّ حذفت الْألف للجازم، ثمَّ أبدلت الْهمزَة ألفا. الرابع/ هذا التخريج ذكره ابن هشام، وزعم أنه الأقيس؛ حيث نُقلت حركة همزة (أم) إِلَى رَاء الفعل (يَقدِرَ)، ثمَّ أبدلت الْهمزَة الساكنة ألفا، ثمَّ الْألف همزَة متحركة؛ لالتقاء الساكنين، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الرَّاء كما في قراءة مَن همز: ﴿وَلَا ٱلضَّأۡلِينَ﴾[٨]،

---

(١) انظر: البحر المحيط١٠/٤٩٩.

(٢) البيت من البسيط، لعائشة بنت الأعجم تمدح المختار بن أبي عبيد. انظر: البحر المحيط١٠/٤٩٩، والدر المصون١١/٤٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣/٥٤٥.

(٤) سر الصناعة١/٨٩.

(٥) انظر: الحجة للقراء السبعة٦/٤٢٥.

(٦) صدر البيت هو: (وتَضحكُ منِّي شيخةٌ عَبشَميَّةٌ)، وهو من الطويل. انظر: شرح الكتاب للسيرافي١/١٩٩، والمسائل الحلبيات٨٤، وسر الصناعة١/٩٠.

(٧) عجز البيت هو: (كِلَانَا عَالِمٌ بِالتُّرَّهَاتِ)، وقائله سارقة البارقي. انظر: الخصائص٣/١٥٥، وشرح التصريف للثمانيني٤٠١، وأمالي ابن الشجري٢/٢٠٣.

(٨) الفاتحة آية ٧.

ومثله القول في (المراة)، و(الكماة)، ولم تحرّك الألف فيهنَّ؛ لعدم التقاء الساكنين[١].

والذي أراه، وأطمئن إليه هو أنها لغة لبعض العرب، وأما غير ذلك من التخريجات فهي محل استنكار؛ لسببين: الأول: أن القراءات التي وردت، وهي مشابهة للشاهد في التخريج قراءات ليست متواترة؛ لذلك من الأحسن أن توجَّه على أنها لغة طالما وُجد من يتكلَّم بها. الثاني: التخريجات الأخرى فيها شيء من التعسف غير المستساغ، كما أن بعضها يتعارض مع بعض القواعد التصريفية.

الشاهد الثامن:

وَمَاذا عَسَى الحجّاجُ يبلُغُ جُهْدُهُ إِذا نَحْنُ جَاوَزْنا حَفِيرَ زِيادِ[٢]

قال ابن هشام: "وَرُبمَا رفع السببي بِخَبَر (عَسى)، ففي قوله: (وماذا عَسى الْحجَّاجُ يَبلُغُ جُهدُهُ)، فيمن رفع (جُهْدُهُ) شذوذان"[٣].

الدراسة

هذا البيت أورده ابن هشام، وذكر أن فيه شذوذين، وهما: تجرد خبر (عسى) من (أنْ)، وكذلك رفعه السببي. فأما الشذوذ الأول: هو تجرد الفعل (عسى) من (أنْ)، فالمشهور في كلام العرب استعمال (عسى) بأن، قال الله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡۚ﴾[٤]، وقال تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[٥]. قال ابن يعيش: "وأمّا لزوم (أنْ) الخبرَ؛ فلِما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجرد من (أنْ) يصلح للحال والاستقبال، و(أنْ) تخلصه

(١) انظر: المغني ٣٦٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ١٤٥، والمقاصد النحوية٦٨٨/٢، و التصريح٢٨١/١، ومنسوب لمالك بن الريب في ضرائر الشعر١٥٣، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب١٢٣٤/٣، وتمهيد القواعد٦٤٦/٢.

(٣) شرح شذور الذهب ٣٤٧.

(٤) التوبة آية ١٠٢.

(٥) المائدة آية ٥٨.

للاستقبال، والذي يؤيّد ذلك أن الغرض بـ(أنْ) الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ"[١]. وأما حذف (أنْ) فإنما هو تشبيه بـ(كاد)، وتقريب للآتي من الحاضر، على جهة التفاؤل للفرج المؤمل. قال سيبويه: "واعلم أن من العرب من يقول: عَسَى يَفعلُ، يشبهها بـ(كاد) يَفعلُ، فـ(يفعلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: (عَسَى الغُويرُ أَبْؤسًا) [٢]، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)، قال هدبة:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه ... يكَونُ وَرَاءَهُ فَـرجٌ قَـريبُ"[٣][٤].

وظاهر كلام سيبويه جواز استعمال (عسى) من غير (أنْ) في الكلام. وعند المبرد التقدير في المثل هو: عَسى الغُويرُ أنْ يَكونَ أَبؤسًا، واحتج بأنَّ (عسى) خبرها الفعل مع (أنْ)، أو الفعل مُجَردًا[٥]. وعند البطليوسي شبهت بـ(لعل)؛ لأن كل واحد منهما رجاء وطمع[٦]. وبعضهم أجاز تجرد (عسى) من (أنْ) في الاضطرار كأبي علي الفارسي[٧]، وابن الخشاب[٨]، وابن عصفور، وهو مذهب جمهور البصريين[٩]. وعدم تصرف (عسى)؛ لأنها استغنت بلزوم (أنْ) للفعل الذي هو خبرها وقيل: إنما لم تتصرف؛ لأنها تناهت في المقاربة؛ لذا حادت عن التصرف، فإن قيل: فقد تصرف ما هو مثلها، أو أشد مبالغة في القرب، قيل في (عسى) سر ليس في غيرها، وهو أنها تأتي واجبة[١٠]. وتجرد (عسى) من (أنْ)

(١) شرح المفصل لابن يعيش٤/٣٧٥.
(٢) هذا المثل يُضرَبُ للرجلِ يُخبِرُ بالشَّرِّ فيُتَّهم به. انظر: جمهرة الأمثال٢/٥٠.
(٣) البيت من الوافر. انظر: الكتاب٣/١٥٩، والمقتضب٣/٧٠، والمفصل٣٥٨.
(٤) الكتاب٣/١٥٩.
(٥) انظر: المقتضب ٣/٧٠.
(٦) انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل ٤٩.
(٧) انظر: الإيضاح العضدي ٧٨.
(٨) انظر: المرتجل ١٣٠.
(٩) انظر: ضرائر الشعر١٥٣.
(١٠) انظر: إيضاح شواهد الإيضاح١/١١٤.

ورد عند العرب. والأفعال على ثلاثة أقسام: الأول: ما تلبّس به بالفعل، وهذا لا يليق به (أنْ)؛ لأنها تخلّص للاستقبال، والفعل حال، فهما متنافيان، وذلك جَعَل وأخواته. الثاني: ما قَرُب من التلبُّس بالفعل ولم يُفْعَلْ، لكنه على تهيئة (أَنْ يُفْعَل)، وهذا القربُ معناه من الوقوع حُكِم له بحكمه، فلم تَلْحقه (أَنْ)؛ لأنهم قصدوا التقريب من الحال، وهذا في (كاد) وما جرى مجراه. الثالث: ما لم يقع ولا يجرى مجرى الواقع؛ إذ لم يقرب من الوقوع، لكنه منتظر في الرجاء، فهذا هو الذى يستحقّ (أَنْ)؛ لأن الفعل مستقبل تحقيقًا، فدخلت هناك لتخلّصَ الفعل للاستقبال، وذلك (عسى) وأمثاله[١].

الشذوذ الثاني[٢]: هو رفعه السببي، وهو (جُهدُهُ) في البيت على أنه فاعل (يبلغ)، وهذا سائغ في (عسى) دون أخواتها على رأي الجمهور، وإن خالف في ذلك بعضهم؛ إذ ساوى بين (عسى) وغيرها. وللبيت رواية أخرى وهي نصب (جهده) على المفعولية بـ(يبلغ)، والفاعل هو (الحجاج)، وهذه الرواية لا إشكال فيها. والمراد بالسببي: الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على الاسم المرفوع بـ(عسى). وقد قال أبو حيان: إن بعض أصحابنا استثنوا (عسى) في رفعها السببي، ولعله يقصد بعض الأندلسيين، في حين لا يجوز (طَفِقَ زَيدٌ يتحدثُ أَخوهُ)، ولا (أَنشأَ عَمرو يُنشِدُ ابنُهُ)، ولا (جَعلَ زَيدٌ يَضربُهُ عَمروٌ) [٣]. ومنع أبو حيان ذلك في بعض كتبه[٤].

والذي أطمئن إليه هو أنَّ تجرد (عسى) من (أنْ) يجوز اضطرارًا؛ تشبيهًا لها بـ(كاد). وأما رفعها للسببي فيجوز دون أخواتها، ولا يُعدُّ ذلك من الشذوذ، وهذا ما عليه كثير من النحويين.

---

(١) انظر: المقاصد الشافية ٢/٢٧٠.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٤٧. الغريب أن ابن هشام جعله شاذًّا في الشذور، وذكر أنه جائز في بعض كتبه الأخرى. انظر: أوضح المسالك١/٢٩٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٣/١٢٣٤.

(٤) انظر: التصريح ١/٢٨١.

الشاهد التاسع:

فَخَيرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُم إِذَا الدَّاعِـــي المُثوِّبُ قَالَ يَـــالا[1]

قال ابن هشام: "وأما البيت الرابع فهو لزهير بـــن مســـعود الضـــبي، و (خيرٌ) فيه مبتدأ، و(نحن) فاعل، وفيه شذوذان: إعمال الوصف غير معتمدٍ، ورفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل، ولا يكون (خيرٌ) خبرًا مقـــدمًا؛ لـــئلا يلزم الفصل بين اسم التفضيل و(من) بالأجنبي"[2]. وفي كتاب المغني أن إعمـــال الوصف غير معتمد لم يثبت، ووسم الشذوذ الثاني بالضعف[3].

الدراسة

الشذوذ الأول: إعمال الوصف غير معتمد: ورد هذا البيت عند كثيـــر مـــن النحويين، وهو شاهد على أكثر من مسألة نحوية، وقد اختلف النحويـــون فيـــه، وتأولوا ما فيه من ألفاظٍ ومعانٍ؛ ليتماشى مع الصنعة النحوية والمعنـــى. وقبـــل تحليل المسألة يلزم أن نعرف أن المبتدأ ينقسم قسمين، وهما: مبتدأ لـــه خبـــر، ومبتدأ له فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، وقد اشترط النحويون للقسم الثاني جملـــة مـــن الشروط، وهي: أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا، أو ضميرًا منفصلًا، على خـــلاف، وأن يتم الكلام بمرفوعه، وأن يعتمد على نفيٍ، أو استفهام، وهذا هـــو موضـــع الخلاف بين البصريين والكوفيين. وفي هذه المسألة قولان:

الأول: عدم جواز إعمال الوصف غير المعتمد، وعَدُّه قبيحًا، وهذا هو رأي الخليل، وسيبويه، وجمهور البصريين، ما عدا الأخفش، قـــال ســـيبويه: "وزعـــم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائمٌ زَيدٌ، وذاك إذا لم تجعل (قائمًا) مقدَّمًا مبنيًّا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضربَ زيدًا عَمرٌو، و(عمـــرٌو) علـــى

(١) البيت من الطويل، وقائله زهير بن مسعود الضبي. انظر: النوادر ١٨٥، والمسائل الحلبيات١٨٢، وكتاب الشعر ٢٧١.

(٢) الكتاب ١٢٧/٢ وما بعدها. وانظر: أيضًا المقتضب ١٢٧/٤، وشرح المفصل لابن يعـــيش ٧٩/٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢٧٣/١.

(٣) انظر: ص٥٨١.

ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّمًا، ويكون (زيدٌ) مؤخرا"[١]. والذي قبَّحه فساد اللفظ لا فساد المعنى، كما قال السيرافي[٢]. وأما ابن السراج فقد فسَّر هذا القبح عندما سأله الفارسي بأن الكلام إما فعل وفاعل، أو مبتدأ وخبر، وهذا ليس كواحد منهما[٣]. وقد تأول بعضهم ما ورد في البيت السابق، فهذا الفارسي يخرجه على أن الوصف (خير) خبر لـ(لنحنُ) محذوفة، و(نحن) المذكورة توكيد للضمير في (أفعل)؛ "فـ(نحن) على هذا التخريج ليس بمبتدأ، لكنه تأكيد لما في (خير) من ضمير المبتدأ المحذوف، وحسن هذا التأكيد؛ لأنه حذف المبتدأ من اللفظ، ولو لم يُحذف كان حسنًا، وإذا كان كذلك لم يقع الفصل بشيء أجنبي، بل بما هو منه، ويحسن الفصل به"[٤]. وذهب إلى ذلك أيضًا ابن خروف[٥]. الثاني: جواز إعمال الوصف غير المعتمد، وذهب إلى هذا الرأي الكوفيون، والأخفش من البصريين، وتابعهم ابن مالك على قلة[٦]، وجوّزه ابنه على قبحه[٧]. وقد ذكر ابن مالك أن من زعم أن سيبويه لم يقل ذلك، فقد قوّله بما لم يقل. ثم ذكر المصنف أن (خيرٌ) مبتدأ، و(نحن) فاعل سدَّ مسدَّ الخبر، ولا يكون (خير) خبرًا مقدمًا، و(نحن) مبتدأ؛ حتى لا يلزم الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل و(مِنْ)، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، ولا يلزم كذلك جعل (نحن) مرتفعًا بـ(خير) على الفاعلية؛ لأن فاعل الشيء كجزء منه[٨]. وذهب إلى هذا الإعراب السمين الحلبي[٩]. وهذا القول رده أبو حيان، وذكر أنه لا حجة فيه،

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢.

(٢) انظر: شرح كتاب سيبويه ١١٢/٢.

(٣) انظر: التعليقة على كتاب سيبويه ٢٨١/١.

(٤) المسائل البغداديات ٤١٥.

(٥) انظر: تمهيد القواعد ٨٦٤/٢.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ٧٥.

(٨) انظر: شرح التسهيل ٢٧٣/١.

(٩) انظر: الدر المصون ٦٤٩/٤.

وخرَّج البيت على أنَّ: (فخير) في البيت خبر مقدم، و(نحن) مبتدأ، فالخبر هو رافع المبتدأ، فالمبتدأ معمول له، كما أن (من) الداخلة على المفضل عليه متعلقة به، فلم يفصل بينهما بأجنبي، وهذا مذهب الكوفيين، وقد نصره وقرره أبو حيان[١]. واستشهد الكوفيون على رأيهم بشواهد أخرى، ومنها قول الشاعر:

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلْغيًا مَقَالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ[٢]

فـ(خبير) في البيت لا يجوز أن يكون خبرًا مقدمًا؛ لأنه غير مطابق للمبتدأ المؤخر (بنو لهب) في الجمع؛ لذلك أسند إلى الاسم بعده إسناد الفعل إلى الفاعل[٣]، وعند البصريين (خبير) خبر مقدم، ولم يطابق؛ لأن باب (فعيل) لا يلزم فيه المطابقة، على حد قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[٤]، وقول الشاعر:

هُنَّ صَديقٌ للذي لَمْ يَشِبِ[٥]

فأخبر عن ضمير جمع النساء بـ(صديق). ومن ذلك أيضًا قراءة أبي جعفر، وأبي حيوة[٦] ﴿وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا﴾[٧]بالرفع، فقد استدل الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد[٨].

والذي أرجحه هو مذهب الكوفيين والأخفش؛ لكثرة المسموع من الشواهد نثرًا وشعرًا، ولأن تخريج بعض البصريين لبعض الشواهد فيه نوع من التعسف كما هو عند الفارسي؛ ولأن تأويل البصريين للشواهد لم يكن بالقوة التي يمكن الاتكاء عليها، والاطمئنان لها.

---

(١) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٧٤.

(٢) البيت من الطويل، لرجل من الطائيين في شرح الكافية الشافية١/٧٤، وبلا نسبة في شرح التسهيل ١/٢٧٣، والتذييل والتكميل٣/٢٧٤.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٣/٢٧٤.

(٤) التحريم آية ٤.

(٥) البيت من الرجز، لم أقف على قائله. انظر: شرح الأشموني ١/١٨٢، وحاشية الصبان١/٢٨١.

(٦) انظر: تفسير ابن عطية ٥/٤١١، والبحر المحيط١٠/٣٦٢ .

(٧) الإنسان آية ١٤.

(٨) انظر: البحر المحيط ١٠/٣٦٢.

الشذوذ الثاني: رفع اسم التفضيل للظاهر في غير مسألة الكحل؛ إذ إن (أفعل) التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، نحو: زيدٌ أفضل، ويرفع الضمير المنفصل، والاسم الظاهر في لغةٍ قليلة كقولهم: (مررتُ برجلٍ أفضلُ مِنهُ أَبوهُ)، أو (أفضلُ مِنهُ أَنتَ)، ويطرد ذلك إذا حل محل الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا، مفضلًا على نفسه باعتبارين، أحدهما: كونه في عين (زيد) فاضلًا، والثاني: كونه في عين غيره مفضولًا، كما هو في مسألة الكحل[١]. وقد قرَّر ذلك ابن مالك في تسهيله؛ حيث قال: "لا يرفع أفعل التفضيل في الأعرف ظاهرًا إلا قبل مفضول هو مذكور، أو مقدر، وبعد ضمير مذكور، أو مقدر مفسر بعد نفي أو شبهه يصاحب أفعل"[٢]. وقول المصنف: (في الأعرف) احتراز من اللغة الضعيفة التي جاز فيها رفع الظاهر، وهي قولهم: مررتُ برجلٍ أفضل منه أبوه، أي: زائد عليه في الفضل أبوه، برفع (الأب) بـ(أفضل)، وقد حكاها سيبويه[٣] وغيره؛ وذلك لشبهه في التنكير بـ(أفعل) في التعجب، فلزم التذكير ورفع المضمر[٤].

ولعلّ الحكم الذي أطلقه ابن هشام على الشاهد الشعري، وهو أن رفع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل شاذ، كان سببه أنه لغة ضعيفة؛ لذا حكم عليه بالشذوذ، وإقران الشذوذ بالضعف وارد عند النحويين.

الشاهد العاشر:

فَلَا أَعنِي بِذَلِكَ أَسْفَلِيكُمْ وَلَكِنِّي أُرِيدُ بِهِ الذَّوِينَا[٥]

قال عبد القادر البغدادي: "على أن قوله (الذَّوين) فِيهِ شذوذان: أحدهما قَطْعُهُ عن الإضافة، وثانيهما إدخال اللَّام عليه"[٦].

---

(١) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٤٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٤، وارتشاف الضرب ٢٣٣٥/٥، وأوضح المسالك٢٦٦/٣، و التصريح ١٠٤/٢.

(٢) التسهيل ١٣٥.

(٣) انظر: الكتاب ٣٤/٢.

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٨٥/١٠، والمساعد ١٨٤/٢.

(٥) البيت من الوافر، وقائله الكميت. انظر: ديوانه١٠٩، والكتاب٢٨٢/٣، والمسائل الحلبيات١٥٥، والتذييل والتكميل١٦٦/١.

(٦) خزانة الأدب٤٩٦/٤.

الدراسة

هذا البيت من شواهد كتاب سيبويه[١]. والثاني من الشذوذين متعلق بالأول؛ إذ إن إدخال اللام لا يكون إلا إذا كان القطع عن الإضافة كائنًا. و(الـذَّوينا) فـي البيت هم الأَذْواءَ، أي: الأخصون والأشراف من ملوك اليمن من قُضاعة المسمَّين بذي يَزَنَ، وذي جَدَنٍ، وذي نُواسٍ، وذي فائِشٍ، وذي أَصْـبَحَ، وذي الكَـلاع[٢]. و(ذو) أصلها (ذوو)؛ لأنهم قالوا في التثنية (ذوا)، والكسر جاء في موضع الفتح؛ لأن (ذوا) مثل (مصطفى)، فقد سقطت الألف لياء الجمع، وبقيت الفتحـة، فأبـدل منها كسرة، ولولا قرب ما بينهما لما ساغ له ذلك[٣]، وفي التثنية أصلُه (ذَوَانِ)، وإنّما حُذف نونُه للإضافة، وفي الجمع أصلُه (ذَوُونَ)؛ لأنّه جمعُ سَـلامة، وقـد حُذفت نونُه للإضافة، وإنّما جُمِعَ جمع السلامة؛ لأنّه وُصف به من يعقِل، فجـرى مجرَى (مُسلمين) [٤]. وقد ذكرها الزبيدي في ترجمة اللفيف بالياء والـواو مـن المعتل، وفروعها في العربية تضاف غالبًا إلى اسم جنس ظاهر نحو: ذي علـم، ولا يستعمل إلا مضافًا، لأنّهم إنما جاؤوا به توصّلا إلى وصف الأسماء بأسـماء مثلها غير جارية على الأفعال، كقولك: مررت برجـل ذي مـال، وذي دار، وذي قيام[٥]، ولا يثنى عند أكثرهم، ولا يجمع، ولا يضاف إلى مضمر، ولا صـفة، ولا فعل، ولا اسْم مُفْرد، ولا مضاف؛ لأنه نفسه لا ينفكُّ عن الإضافة، ولا يجـوز أن يلحق الألف واللام (ذو) ولا (ذات) في حال إفراد ولا تثنية ولا جمع، ولا تضـاف الى المضمرات وإن جاء مُفردًا، أو بالألف واللَّـام، أو مجموعًـا فشـاذ كقولـه (الذوينا)، وهذا مذهب سيبويه[٦]، والكسائي، والنحاس، والزبيدي، وأجاز المبّـرد إضافتها للضمير. وحُكي في الشّعر مجموعًا، قال كعب بن زهير:

(١) انظر: الكتاب٣/٢٨٢.
(٢) انظر: الصحاح٦/٢٥٥٢، والمزهر في علوم اللغة ١/٤١٤.
(٣) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/٦١٢.
(٤) انظر: بتصرف شرح المفصل لابن يعيش٢/١٤٥.
(٥) انظر: المفصل١٤٠، البديع في علم العربية١/٢٧، شرح المفصل لابن يعيش١/١٥٧.
(٦) انظر: الكتاب٢/٤١١، ٤١٢.

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أبارَ ذَوِي أرُومَتِها ذَوُوهَا [١]

فقد أضافها لما اضطر إلى الضمير بدلًا لها من الظاهر، إجراء لها في ذلك مجرى ما هي في معناه، وهو (صاحب)، ومن ذلك أيضًا قوله:

إِنَّما يعرفُ ذَا الفَضْلِ مِنَ النَّاسَ ذَووهُ[٢]

حيث استعمل مجموعًا كما هو في الشاهد السابق، وأجاز ذلك بعض النحويين؛ فقد انقطعت عنه الإضافة، فعادت إليه النون[٣]. وذكر سيبويه أن التسمية بـ(أُولي)، و(ذوي) تكون فيه (النون) ثابتةً، فيقال: (أُلون)، و(ذَوون)؛ لعدم الإضافة، وإنما تذهب النون عند الإضافة[٤]. والأصل في (ذو) أن يتوصل به إلى نعت ما قبله بما بعده، "وذلك يستدعي شيئين، أحدهما: أن يكون ما بعده مما لا يمتنع أن يوصف به، والثاني: أن يكون ما بعدها مما لا يصلح أن يقع صفة من غير حاجة إلى توسط شيء، ومن أجل ذلك لازم الإضافة إلى أسماء الاجناس المعنوية كالعلم والمال والفضل والجاه"[٥]. وعدم قطع (ذو) عن الإضافة سببه أنها وصلة إلى ما بعدها، وهو المقصود لا هي، فلو قطعت لخرجت عن وضعها[٦]. وللفارسي تأويلٌ لمفردة (الذوينا) في البيت يستحقُّ النظر، وهو: "أنه أفرد ما قد لزمته الإضافة ولم يفرد، وكأنه أفرده؛ لأن الإضافة لما كانت قد لزمته، علم أنه – وإن أفرد – كان المراد به الإضافة، كما أن (كُلًّا) كذلك، والقياس فيه ألا يفرد ولا يوصف، كما لم يوصف (كل) إذا أفرد، ولم يوصف به، كما لم يوصف بـ(كل) محذوفًا، وهذا يدل على جواز دخول الألف واللام في (كل)"[٧].

---

(١) البيت من الوافر. انظر: ديوانه ١٠٤، والمفصل١٤٠، وأمالي ابن الحاجب١/٣٤٤، وضرائر الشعر٢٩٣، وشرح الكافية الشافية٢/٩٢٧.

(٢) البيت من مجزوء الرمل، وقائله أبو العتاهية. انظر: ديوانه ٤٢٤، وشرح التسهيل٣/٢٤٢، وارتشاف الضرب٤/١٨١٥، وشرح ابن عقيل١/٥٥.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب٤/١٨١٥، والهمع٢/٥١٥.

(٤) انظر: الكتاب٣/٢٨٢.

(٥) شرح ابن عقيل ١/٥٤ حاشية رقم (١).

(٦) انظر: الكناش١/٢٢١.

(٧) كتاب الشعر١٦٧.

والذي أراه في بيت الكميت هو ضرورة، ووسمه بالشذوذ من جهتين لا يعني أنه لا يجوز في الاضطرار؛ ولذلك ذكر ابن السيرافي أن إضافة النون جاء بها الشاعر عندما عجز أن يضيف(١). وفي هذا الباب ورد الاضطرار في أكثر من جهة، كالقطع عن الإضافة، وإدخال (أل)، والإضافة إلى الضمير، وإن كان الأخير قد أجازه بعضهم.

الشاهد الحادي عشر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيْقُ (٢)

قال عبد القادر البغدادي: "على أنَّ إعمال (أَنْ) المخففة في الضَّمير البارز شاذ. وفيه شذوذ آخر، وهو كون الضَّمِير غير ضمير الشَّأْن؛ لأَنهم قَالُوا: إِنَّ (أَنْ) إِذا خففت وَجب أَن يكون اسْمهَا ضميرًا غائبًا، وأن يكون ضمير شَأْن"(٣).

الدراسة

هذه المسألة من المسائل التي تكلم عنها النحويون كثيرًا؛ إذ إن الحذف والتغيير في الحروف مما يأباه القياس، لكنه جاء في العربية قليلًا، وأكثر مجيئه في المضاعف نحو (إنَّ) وأخواتها. "والأكثر في المخففة أن يبطل عملها؛ لأنها كانت تعمل بلفظها، وفتح آخرها، وقد بطل اللفظ الذي كانت تعمل به، والفعل يعمل بمعناه وإن نقص لفظه"(٤). وعمل (أنْ) عند تخفيفها فيه مذهبان:

الأول: عدم العمل لا في ظاهر، ولا مضمر، وهذا القول عند الكوفيين، وعن الفراء قال: لم تسمع العرب تخفيف (أن) إلا مع المكني، واستشهد بالبيت السابق. وأما مع الظاهر فإنها لا تعمل.

---

(١) انظر: شرح أبيات سيبويه٢/٢٠٨.

(٢) البيت من الطويل، لم أقف على قائله. انظر: الأزهية ٦٢، والإنصاف١/١٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٥٤٥، والمقاصد النحوية٢/٧٧٥.

(٣) الخزانة ٥/٤٢٦، وانظر: أيضًا شرح أبيات مغني اللبيب ١/١٤٧.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٤٤٩.

الثاني: جواز العمل في الاسم الظاهر من غير اضطرار، ولا ضعف، على نية التثقيل، وهذا القول زعم به بعض البصريين، وينبغي أن يخص بمضمر محذوف. وقد صرّح بذلك سيبويه، قال: "وليس هذا بالجيّد، ولا بالكثير كالمكسورة، يعني إعمالها ظاهرًا فيما بعدها"(١). وقيل: إنه لا يلزم أن يكون اسمها المنوي ضمير شأن، خلافاً لقوم، كقولهم: أظنُّ أنْكَ قائم، وأحسبُ أنْهُ ذاهب (٢)، وبعضهم شرط العمل في مقدر، وهو الضمير الشأن. وقال بعضهم: لا يبرز الضمير اسمها إلا في اضطرار(٣).

إذن هي – أعني (أنْ) المخففة – لا تُلغى عن العمل بالكلية، ولا تصير حرف ابتداءٍ بالتخفيف، بل يكون فيها ضمير الشأن كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾(٤). قال الرضي: "وإنما أعملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا في ضمير شأن مقدر؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم،؛ لأنه يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط"(٥). و(أنْ) المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر، كأصلها، إلا أن اسمها منوي، لا يبرز إلا في ضرورة، وهذا قول جمهرة من النحويين(٦)(٧). ونَقل ابْن المستوفي أنه لم يسمع من العرب تخفيف (أَنْ) وإعمالها إِلَّا مع المكني؛ لأنه لا يتَبَيَّن فيه الإعراب فأما مع الظَّاهر فلا(٨). وهذا الفارسي يحكم على الإعمال في الظاهر بالقلة، وأما في المضمر فهو عنده أقبح؛ وعلل ذلك بقوله: "لأنّ المضمر كثيرًا ما يردّ معه الشيء إلى أصله..، والأصل في

(١) الكتاب ١٣٤/٢.

(٢) انظر: شرح الرضي للكافية ١٢٨٥/٢، تحقيق (بشير مصري)، والجنى الداني ٢١٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ١٢٧٥/٣.

(٤) طه آية ٨٩.

(٥) شرح الرضي للكافية ١٨٣/١، تحقيق (بشير مصري).

(٦) انظر: ما لم يُنشر من الأمالي ٣٠ –٣٢ .

(٧) شرح المفصل ٥٤٥/٤، الجنى الداني ٢١٨.

(٨) انظر: رأيه في شرح ابيات مغني اللبيب ١٤٨/١، وخزانة الأدب ٤٢٧/٥.

هذه الحروف إذا خفّفت أن لا تعمل؛ لزوال المعنى الذي به كان يعمل؛ ولذلك لم تعمل (لكنْ) مخففة"[1]. وإنما يحسن (أنْك) بمعنى (أنَّك) مع الظاهر، كقول الشاعر:

ويومًا تُوافينا بوجْهٍ مُقُسَّمٍ كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وَارِقِ السَّلَمْ[2]

وفي الشاهد الشعري عدم التقيد بشروط عمل (أنْ) عند تخفيفها، وهي أن يكون بعدها اسم ظاهر، وأن تعمل في مقدَّر يكون ضمير شأن؛ لذلك حكم البغدادي على البيت بالشذوذ، والحكم الذي أطلقه البغدادي على الشاهد، وهو الشذوذ من جهتين، نجد أن كثيرًا من النحويين المتقدمين حكم عليه بالضرورة، وهو الأكثر دقةً وصحة، وقد سبق البغدادي بهذا الحكم أبو الفداء[3]، وهذا من باب التداخل في إطلاق هذه الأحكام، وعند بعضهم فيه مندوحة.

الشاهد الثاني عشر:

تَمنَّاني لِيلقَاني لَقِيطٌ أَعَامِ لكَ بنَ صَعْصَعَةَ بن سَعْدِ[4]

قال الصبان: "فقوله: (أعام) فيه شذوذ من وجهين: نداء المستغاث بغير (يا)، وترخيمه"[5].

الدراسة

الشذوذ الأول: نداء المستغاث به بغير يا، والشاعر يريد في قوله (أعامِ لك): يا عامر، فرخم. ومعنى هذا أن لقيط بن زرارة التميمي، وهو من بني ارم، تمنى قتل شريح الأحوص، وهو من بن بني عامر بن صعصعة، فعجب شريح قومه من أنفسهم حيث تمناهم لقيط، وهم أمنع منه وأشد بأسًا. وفي الشاهد معنيان، وهما:

(١) الحجة ١٧٣/٢.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن صريم اليشكري في الكتاب ١٣٤/٢، والأصول٢٤٥/١، ولأرقم بن علباء اليشكري في المقاصد النحوية ٧٦٧/٢، و التصريح ٣٣٣/١.

(٣) انظر: الكناش ٩٩/٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص بن شريح الكلابي في الكتاب ٢٣٧/٢، وبلا نسبة في المسائل البصريات ٣٢٥/١، وارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥.

(٥) حاشية الصبان٢٦١/٣ و٢٦٢.

الأول: أن فيه معنى التعجب، وإلى هذا المعنى ذهب سيبويه، فالعرب تحذف فعل التعجب، وتكتفي باللام، كقولك: يا لك فارسًا، كأنه نادى، وأضمر معه فعلًا لعلم المخاطب، كأنه قال: يا هذا أعجب لك فارسًا، أي: أعجب بك فارسًا. قال سيبويه: "وإنما دعاهم لهم تعجبًا، لأنه قد تبين لك أن المنادى يكون فيه معنى أفعِل به، يعنى يا لك فارسًا"(١). الثاني: أن فيه معنى الاستغاثة، كأنه قال: يا لزيد على معنى: استغثت بك فارسًا، وهذا قول بعض النحويين(٢)، وفي هذا المعنى إشكال نحوي، وهو نداء المستغاث بغير (يا) النداء، وهو لا يجوز؛ إذ لا يكون نداء المستغاث إلا بالياء؛ لأنها انفردت بباب الاستغاثة، وهي قاعدة الباب، وعليها المدار، والأصل في حروف النداء(٣). والمعنى الذي ذكره سيبويه هو الأقرب للصواب؛ لأن السياق يدعمه، والحدث يتجه إليه.

الشذوذ الثاني: مجيئه مرخمًا، لكنه ليس فيه لام الاستغاثة؛ إذ أصله: أعامر، وللترخيم قيود ذكرها النحويون، فهذا سيبويه يُصرِّح بأنه لا يرخم مندوب؛ لأن علامته مستعملة، ولا مستغاث به جر؛ لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد، فلا يرخم نحو قول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي؛ لأنه نكرة، ولا قولهم: يا لجعفر؛ لأن المستغاث المجرور باللام عنده – أعني: سيبويه – شبيه بالمضاف إليه؛ لأنه مجرور مثله، فكان غير منادى؛ إذ لم تعمل أداة النداء في لفظه، وإنما عملت في موضعه، فإن لم يجر باللام جاز ترخيمه، وقد أقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي، وعبارة التسهيل تقتضيه(٤).

وقد سُمع ترخيمُهُ في غير المجرور كما هو في البيت السابق، وأجاز ذلك ابن خروف، وذهب ابن عصفور: إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن

---

(١) الكتاب ٢/٢٣٨.

(٢) انظر: النكت للأعلم ٢٩١.

(٣) انظر: شرح المقدمة المحسبة ١/٢٧٥، والمقدمة الجزولية ١٨٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٤٩، والجنى الداني ٣٥٤.

(٤) انظر: الكتاب بتصرف ٢/٢٣٨، وانظر: أيضًا المقاصد النحوية ٤/١٧٧٤، والمساعد ٢/٥٤٦، و التصريح ٢/٢٥٢.

مقرونًا بلام الاستغاثة[١]، وعند ابن الضائع لا يجوز إلا في الاضطرار[٢]. وأما ترخيمه ومعه اللام فهو ضرورة متفقٌ عليها[٣] كقول الشاعر:

كُلَّما نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمُ يَا لَتَيمِ اللهِ قُلنَا يَا لَمَالِ[٤]

وبعضهم ذكر أن سبب تجويزه في البيت الشعري هو أنَّ (عامرًا) اسم كثر التسمية به عندهم ونداؤه؛ ولذلك أكثر ما ينادى مرخمًا، فصار كأنه لم يحذف منه شيء، فلا ينبغي أن يقاس عليه[٥]. وهذا التعليل ليس في موضعه، فهناك كثير من الأسماء كثر التسمية بها، ونداؤها، ولكنها لم تخضع إلى هذا التعليل.

والذي أراه أن ترخيم (أعام لك) في البيت لا يجوز سواء كان مقرونًا بلام، أم بغير لام، وما جاء في بعض الشواهد إنما هو من باب الضرورة، والشواهد على ذلك قليلة.

(١) انظر: ارتشاف الضرب ٢٢٢٧/٥، والمساعد ٥٤٦/٢.

(٢) انظر: رأيه في السابق.

(٣) انظر: التصريح ٢٥٢/٢.

(٤) البيت من الرمل، وهو لمرة بن الرواغ في المقاصد النحوية ١٧٧٥/٤، وبلا نسبة في الارتشاف ٢٢٢٧/٥، وشرح الأشموني٧٠/٣.

(٥) انظر: المقاصد النحوية ١٧٧٤/٤.

المبحث الثاني: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد التصريفية، وفيه خمسة شواهد.

الشاهد الأول:

أتَوا نَاري فَقُلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ فَقَالُوا الجِنَّ قلتُ عِمُوا ظَلَاما[١]

قال الزمخشري فيه: "وقد ارتكب شذوذين من قال: (أتَوا نَاري فَقُلتُ مَنُونَ أَنْتُمْ) إلحاق العلامة في الدرج، وتحريك النون التي من حقها أن تكون ساكنة؛ لأن (مَنْ) مبني على السكون"[٢]. وتبعه في ذلك ابن الخباز[٣]، وابن يعيش[٤].

الدراسة

الشذوذ الأول: إلحاق العلامة في الدرج، وبعضهم يستعمل مصطلح الوصل، وقد ورد هذا الشاهد عند سيبويه، وهذه المسألة تحدث عنها النحويون، وكان لهم فيها عدة آراء:

الأول/ عدم الجواز، وهذ قول الخليل وسيبويه، وتبعهما كثير من النحويين[٥]، وقد عدَّ ذلك سيبويه بعيدًا، لا تتكلم به العرب، ولا يستعمله منهم ناس كثير[٦]؛ إذ إن هذه العلامات لا تلحق إلا في حال الوقف فقط، أما في حال الوصل فإنها تعود إلى حالها من البناء على السكون، وهذا هو مقتضى القياس، فإذا قلت في الوقف: (مَنُو، ومَنَا، ومَنِي) يقول إذا وصل: (مَن يا فتى؟)، وكذلك إذا قال: (رأيتُ نساءً)، فقال في الوقف: (مَنَاتْ؟)، وإذا قال: (رأيتُ رجالًا)، فقال: (مَنِينْ؟)، وإذا قال: (رأيتُ امرأةً) فقال (مَنَهْ؟)، أو(مَنتْ؟) فإنه إذا وصل قال: (مَنْ

---

(١) البيت من الوافر، ونسب لشمير بن الحارث الغساني، ولسمير الضبي، ولتأبط شرًّا، ولجذع بن سنان. انظر: الكتاب٢/٤١١، والمقتضب٢/٣٠٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي٣/١٧٦، وعلل النحو ٤٢٨، وشرح الكافية الشافية٤/١٧١٨، والمقاصد النحوية٤/٢٠٠٨، و التصريح٢/٤٨٢.

(٢) انظر: المفصل١٨٨.

(٣) انظر: توجيه اللمع٥٩٤.

(٤) انظر: شرح المفصل ٢/٤١٩.

(٥) انظر: الكتاب ٢/٤١١.

(٦) انظر: الكتاب٢/٤١١.

يا فتى؟) بإسكان النون، وكذلك إذا قال: (رَأيتُ رَجُلًا، وامرأةً)، فبَدَأَ بالمذكر، قلت في السؤال: (مَنْ ومَنَهْ؟) وإن بدأ بالمؤنث، قلت: (مَنْ ومَنَا؟)؛ لأن العلامة إنّما تلحق الذي تقف عليه، وهو الثاني، والأولُ لا تلحَقُه علامةٌ، لأنه موصول بالثاني[1]. ولا يتجه في البيت أن يجعل من إجراء الوصل مجرى الوقف كما زعم بعضهم كالكسائي[2]، والفارسي[3]، وابن جني[4]، وأبي البقاء العكبري[5]، وابن عصفور[6]؛ لأنه لو كان كذلك، لظلت النون ساكنة كما يكون الوقف في (أيّون). وهذا هو الشذوذ الثاني، وهو تحريكُ النون، وقد تطرَّق لهذه المسألة ابن جني، قال: " فمن رواه هكذا، فإنه أجرى الوصل مجرى الوقف، فإن قلت: فإنه في الوقف إنما يكون (منون) ساكن النون، وأنت في البيت قد حركته، فهذا – إذًا – ليس على نية الوقف، ولا على نية الوصل، فالجواب أنه لما أجراه في الوصل على حده في الوقف، فأثبت الواو والنون، التقيا ساكنين، فاضطر حينئذ إلى أن حرك النون؛ لإقامة الوزن، فهذه الحركة – إذن – إنما هي حركة مستحدثة، لم تكن في الوقف، وإنما اضطر إليها الوصل"[7]. الثاني/ الجواز، وهذا رأي يونس، وتبعه ابن الوراق[8]، وزعم يونس أنه لا يقبله كلُ أحد، فإنما يجوز (مَنونَ يَا فَتَى عَلَى ذَا)، وقد زعم أنه رأى أعرابيًا يقول: ضَرَبَ مَنٌ مَنًا يَا فَتَى[9]، ووجهُ مذهبِ يونُس في الوَصلِ قياسُه على (أيٍّ)، وجعلها معرفة؛ ولذلك جمعت بالواو والنون[10]. وقد يكون الجواز من باب أن يكون قائل البيت من قبيلة تعرب (مَنْ)،

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٢/٤١٩ .
(٢) انظر: التصريح٢/٤٨٣.
(٣) انظر: التعليقة٢/١١٤.
(٤) انظر: الخصائص١/١٣٠.
(٥) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب١٣٨/٢.
(٦) انظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة٣٢٥، وضرائر الشعر٣٢.
(٧) انظر: الخصائص١/١٣٠.
(٨) انظر: علل النحو٤٢٨.
(٩) انظر: الكتاب٢/٤١١.
(١٠) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني٧٣٧، إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك١/٦١٠.

فقد حكى سيبويه أنَّه من العرب من يقول: (ضَرَبَ مَنٌ مَنًا)، كما تقول: (ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا) فـ(منون) في هذه اللغة بمنزلة (قَامَ الزيدون)[١]. وذكر ابن مالك أنه لا يعلم له موافقا[٢]. وحكى الكوفيون أن منهم من يقول: منو أنتَ، ومنان أنتما، ومنون أنتم؟ فيكون البيت على هذا[٣]. الثالث/ عدم الجواز إلا إذا كان ضرورة، وهو قليل لم يسمع منه إلا هذا البيت[٤]، وقد اتجه إلى هذا القول الكسائي[٥]، والمبرد، وليس بحسن عنده[٦]، وابن السيرافي، وقد عقد لها عنوانًا في شرحه لأبيات سيبويه[٧].

والذي أميل إليه هو عدم جوازه ألبتة، لسببين، هما: أنه لم يرد إلا هذا الشاهد عند العرب، فحكمه حكمه الشاذ، أو النادر، وأن الضرورة الشعرية ترد عند الشعراء _ غالبًا – في المسألة الواحدة مرارًا.

الشاهد الثاني:

كأن خُصْيَيْهِ من التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتَا حَنْظَلِ[٨]

قال ابن يعيش: "وفيه شذوذان: أحدهما حذف التاء من (خُصْيَةٍ) في التثنية، هذا الشذوذُ من جهة القياس دون الاستعمال، والآخرُ قوله: (ثِنْتَا حَنْظَلِ)، والقياسُ أن يقول: (حَنْظَلَتَانِ)"[٩].

---

(١) انظر: أسرار العربية ٢٧٢ وشرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك ١٤٧/٤ .

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية١٧١٨/٤.

(٣) انظر: الكتاب٤١١/٢.

(٤) انظر: ضرائر الشعر٣٢.

(٥) انظر: رأيه في التصريح٤٨٢/٢.

(٦) انظر: المقتضب٣٠٧/٢.

(٧) انظر: شرح أبيات سيبويه١٧٤/٢.

(٨) البيتان من الرجز، منسوبان لخطام المجاشعي، أو لجندل بن المثنى، أو لسلمى الهذلية، أو للشماء الهذلية. انظر: الكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤؛ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٠٤/٤، وأمالي ابن الشجري٢٨/١، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥، والتصريح ٤٥٠/٢، وخزانة الأدب ٤٠٠/٧.

(٩) شرح المفصل ١٩٤/٣.

الدراسة

هذا البيت من شواهد سيبويه[١]، والشذوذ فيه من جهتين، وسيكون النقاش أولًا عن الجهة الأولى، وهي حذف التاء من (خصية)، وهذه المسألة تكلم عنها النحويون واللغويون؛ وقد اختلفوا فيها على قولين:

أحدهما/ أن سقوط تاء التأنيث في التثنية لم يأتِ عند العرب إلا في كلمتين، هما: (خُصيانِ)، و(أَليانِ)[٢]، وهذا يعني لا تفريق عندهم بين الجلد مع البيضة، والجلد دونها، قال سيبويه: "كما أنه إذا قال (خِصْيَانِ)، لم يثنِّهِ على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال: خِصيتَانِ"[٣]. وقد أنشد أبو زيد:

تَرتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ[٤]

وذكر عبد القاهر الجرجاني أنه ضرب من التثنية على غلبة معنى الزيادة على التاء؛ حتى يختار أن لا يوقع حشوًا في الظاهر، وأجاز عنده أن يكون من بمنزلة (مِذروان)، في أن الكلمة بنيت على التثنية، وحينما اتقد ذلك أسقط التاء؛ بسبب زوال تقدير الانفصال عن الألف والنون، فكما صح واو (مِذروان) لتقدير بناء الكلمة على الألف والنون، وإجرائه مجرى (عنفوان)، كذلك حرف التاء فيما نحن فيه بسبب هذا المعنى؛ لعدم وقوع التاء في حشو الكلمة[٥]. وقد سُمع عن العرب (رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ) بتَاء التَّأْنِيث، فالعرب إذن مختلفةٌ في ذلك[٦]. وبعض النحويين عدَّ سقوط التاء في (خُصيانِ) و(أليان) من النادر[٧]، وبعضهم جعله شاذًّا[٨]. ثانيهما/ أن (الخصي) بغير تأنيث، إنما هو جلد الخصية، فإذا أُنِّث، فإن

(١) انظر: الكتاب٣/٦٢٤.
(٢) انظر: التكملة ٣٤٨، والمخصص٥/٦٧، والمفصل٢٢٩.
(٣) الكتاب٤/٣٨٧ .
(٤) البيت من الرجز، لم أهتد إلى قائله. انظر: المقتضب٣/٤١، وإيضاح شواهد الإيضاح٢/٥٩٩، البديع في علم العربية٢/٨٠ .
(٥) انظر: بتصرف المقتصد في شرح التكملة١/٧٠٤.
(٦) انظر: أمالي ابن الشجري١/٢٨.
(٧) انظر: إسفار الفصيح٢/٨٤٢.
(٨) انظر: توجيه اللمع٩١ .

المراد به حينئذٍ الجلد مع البيضة. قال ابن درستويه : "وأما قوله: إذا أفردت الواحدة أدخلت الهاء، وإذا ثنيت أخرجت منها الهاء فغلط منه؛ لأن (الخُصَي) بغير تأنيث إنما هو جلدُ الخُصية، فأما (الخُصْية) بالهاء فلا يراد بها الجلد دون البيضة، وإنما غلط لقول الراجز (كَأنَّ خِصْيَيهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ) ولم يتأمل البيت الثاني حيث يقول: (ظَرفُ عَجوزٍ فِيهِ ثِنتَا حَنظَلِ)، وإنما شبه الراجز جلد الخصيين بجراب فيه حنظلتان، ولم يشبه البيضتين بالجراب؛ لأن هذا محال من التشبيه وخطأ"[١]. وذكر ابْن جني أن (خِصيَانِ) لو جاء على (خصية) لقيل: خصيتان، ولكنه بني على التثنية في أول أحواله، وإن كانت فرعا كما بنيت (العباية) على التأنيث في أول أحوالها، ولم تجئ على المذكر، ولو جاءت لقيل: (عباءة)، وإن كانت فرعا[٢]. وعند أبي الْعَبَّاس: (خِصية وخصيٌ)، فمن قال: خصية قال: خصيتان. ومن قال: خصيٌ قال: خصيان[٣]. وهذا الرأي هو الذي أفضله، وأميل إليه.

وأما الشذوذ الثاني، فهو (ثنتا حنظلِ)؛ إذ القياس في الواحد والاثنين أن يضافا، فيقال: عندي وَاحد رجال، وَاثنا رجال، كَمَا يُقَال: ثلاثة رجال، لكنهم أسقطوا الإضافة من الواحد والاثنين؛ لأن الواحد يُنبئ عن نوعه وعدده، وكذلك الاثنان، كقولك: جَاءَنِي رَجُلٌ، ورَجُلانِ، فلما كان لفظ (رَجُل وَرجلَيْنِ) يُنبئ عن العدد والنوع، استغني بلفظ واحد عن لفظين. و(ثِنتا حَنْظلِ) في البيت السابق يُرادُ به: ثنتان من الحنظل، فأضاف (ثنتا) إلى نوع الحنظل، وكان حقه أن يقول فيه: حنظلتان، فاضطر إِلَى ذلك، إذ أخرج (الاثنين) مخرج سائر الأعداد؛ لأنهما جمع فِي الْمَعْنى، وجاء به على أصل القياس، وكان قياس ما عليه الاستعمال (حنظلتان)، وقد أضافوا أسماء العدد القليل إلى معدود كثير[٤]. وبعض النحويين

(١) تصحيح الفصيح وشرحه ٤٦٢.

(٢) انظر: رأي ابن جني في خزانة الأدب٧/٥٢٨.

(٣) انظر: المقتضب ٣/٤١.

(٤) انظر: علل النحو٤٨٩، وما يجوز للشاعر في الضرورة٣٥١، والعدد في اللغة٢٦، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٣٩٦.

جعله شاذًّا[١]، قال سيبويه: "وقد يجيء، خمسة كلاب، يراد به خمسةٌ من الكلاب، كما تقول: هذا صوت كلابٍ، أي: هذا من هذا الجنس. وكما تقول: هذا حبٌّ رمَّان"[٢]، وحملوا قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾[٣] على ذلك؛ لأن (القُروء) جمع كثير، ويستعمل فيه (الأقراء)، وهو جمع قليل[٤]. وعند أبي علي الفارسي في تركيب (ثِنْتَا حَنْظَلٍ) في البيت شذوذان، وهما: أنه أضاف (اثنين) إلى عدّة يبيّن بها مِمَّ هو، وحكم هذه الإضافة أن تكون في الثلاثة وما فوقها مما لا يجتمع لك به معرفة النوع والعِدَّة، وأنه أضيف إلى العدد الكثير، وكان حكمه أن يضاف إلى العدد القليل، فيقال: (ثِنْتا حَنظلَات)، إن لم يُرد به ثِنْتانِ من الحنظل[٥].

الشاهد الثالث:

غَشِيْتُ ديارَ الحي بالبَكَرَاتِ فعارِمَةٍ فبُرْقَةِ العِيَراتِ[٦]

قال أبو حيان: "(والعِير) مؤنث، وقالوا في الجمع (عِيَرات)، فشذوا في جمعه بالألف والتاء، وفي فتح يائه"[٧].

الدراسة

الشذوذ الأول: جمعه على (عِيَرات) بفتح الياء، والعير: إبل تحمل الْميرَة، وَالتِّجَارَة لَا تكونُ عِيراً إلا كذلك[٨]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا

(١) انظر: البديع في علم العربية٢/٢٨٥.
(٢) الكتاب٣/٥٦٩.
(٣) البقرة آية ٢٨٨.
(٤) انظر: شرح الكتاب٤/٣٦٨.
(٥) انظر: التعليقة ٤/٧٠.
(٦) البيت من الطويل، وقائله امرؤ القيس. انظر:: ديوانه ٨٥، والتذييل والتكميل ٢/٥٩.
(٧) التذييل والتكميل ٢/٥٩.
(٨) جمهرة اللغة (ع ي ر).

وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾[١]، وقد اختلف العلماء في جمع (عِير) على ثلاثة أوجه، وهي:

الأول: الجمع على (عِيَرات) بكسر العين، وفتح الياء، وهذا الجمع هو الذي حوله الخلاف والدراسة، وهو جائز عند جميع العرب، وقول الجمهور، وإن شذَّ عن القياس[٢]؛ وعند الشلوبين الفتح فيه قياس سائغ [٣]، ويكمن الشذوذ في فتح الياء في (عِيَرات)؛ لأنه مؤنث مكسور الفاء، فلم يكن في تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة كما في (بيضات) بتحريك الياء؛ لأن تحريك الياء بعد فتحة يوجب الإبدال ألفا؛ فتحريكها إذا كان أصلها السكون بعد فتحة تعريض لها إلى الإبدال[٤]. وقد أشار سيبويه إلى هذا الجمع بقوله: "وقد يجمعون المؤنَّث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنث مثله، وذلك قولهم: عَرَسَاتٌ وأَرَضَاتٌ، وعِيرٌ وعِيَراتٌ، حركوا الياء، وأجمعوا فيها على لغة هذيل؛ لأنَّهم يقولون: بَيَضاتٌ وجَوَزات"[٥]. وهذا عند أبي سعيد السيرافي خطأ في النقل؛ لأن سيبويه خص الجمع بالمؤنث، (وعِير) ليس بمؤنث[٦]. الثاني: الجمع على (عِيْرات) بكسر الياء، وتسكين العين، استغنوا بالألف والتاء كما قالوا: جَمَلٌ سِبَحْلٌ، وجمالٌ سِبَحْلات، فجمعوه بِالتَّاءِ ولَم يُكَسِّرُوه، جعلوا التاء عوضًا من ذلك فِي أشياء كثيرة؛ لأنهم مما يستغنون بِالْألف وَالتَّاء عَن التكسير وبعكس ذَلِك[٧]، والقائل بهذا الوجه قليل. الثالث: الجمع على (عَيَرات) بفتح العين والياء، وقد ذهب إلى ذلك المبرد والزجاج، فأما المبرد فقد جعل المفرد منه (العَيْر) بفتح العين؛ إذ فسره بالحمار، بمعنى أنه جعله مذكرًا، وهذا لا يصلح في هذا الموضع؛

(١) يوسف آية ٨٢.

(٢) انظر: الدر المصون ٣٠٠/٦، و التصريح ٥١٨/٢.

(٣) انظر: رأيه في المقاصد الشافية ٤٨٤/٦.

(٤) انظر: تمهيد القواعد ٤٠١/١، والمقاصد الشافية ٤٨١/٦.

(٥) الكتاب ٦٠٠/٣.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه ٣٣٢/٤.

(٧) انظر: المخصص ٢٠١/٢.

لأنه مفتوح العين في المفرد؛ أي: (العَير)، بينما ذلك مكسور العين في المفرد، وأما أبو إسحاق الزجاج فإن مفرد (عَيَرات) لديه هو العَيْر الذي في الكتف أو القدم؛ لأن عير الكتف أو القدم مؤنثان، وهو العظم الناتئ، الشاخص في وسطهما [1]. وعند الأعلم: (العِيرات) هنا: مواضع الأعيار، وهي الحمير. وقال الفارسي: عند ابن السراج: عير وعيرات. وزعم ابن يعيش أيضًا أن ما ذكره سيبويه هو (عَيَرات) مفتوح الفاء، ثمّ فتح الثاني في الجمع على لغةِ هُذَيْل، ثم صرّح – أعني ابن يعيش – بأنه لا يعرفُ (العِير) مؤنّثًا، إلا أن يكون جمع (عَيرةٍ) بالتاء، يعني: (عَيَرات)، فإنّه يُقال للذكر من الحُمُر: (عَيْرٌ)، وللأُنثى (عَيْرَةٌ) [2]. وقد ردَّ السيرافي هذا القول بقوله: "رأيت النّسخ والروايات في كتاب سيبويه: (عَير وعَيرات) بفتح العين، وهو عندي غلط في النقل؛ لأن سيبويه قال: وقد يجمعون المؤنث، (وعَير) ليس بمؤنث، وقد تكلف بعض من احتج عنه بأنه عير الكتف وهو النائي في وسطه، ولا يعرف تأنيث هذا ولا جمعه على (عَيرات)، وإنما دعاهم عندي إلى هذا قول سيبويه: "واجتمعوا فيها على لغة هذيل، لأنهم يقولون (بَيَضات) و(جَوَزات)، فأرادوا أن يسووا بين اللفظين، والصواب عندي أن يقال: (عِير) (وعِيَرات) و(عِير) مؤنث، قال الله عز وجل:﴿ وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ﴾"[3][4]. وقد وسم أبو حيان المبرد بالاضطراب حين جعل (عَيَرات) مفتوح الفاء والعين[5]، والصحيح عنده بكسر الفاء وفتح العين، وهو جمع (عِير)، ومؤنث.

الشذوذ الثاني: جمع (عير) بالألف والتاء، فقد ذكر السمين وغيره أن الجمع على (عِيَرات) شاذ من جهة القياس؛ لأنه إذا جمع بالألف والتاء، فقياسه أن تبقى الياء ساكنة؛ إذ إن الأصل في الجمع أن يكون مُكسَّرًا، لكنهم جعلُوا التَّاء

(١) انظر: التذييل والتكميل ٢/٥٩، وتعليق الفرائد ١/٢٨٠.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٢٦٣، ٢٦٤.

(٣) يوسف آية ٨٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/٣٣٢.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٢/٥٩.

عوضًا من ذلك في أشياء كثيرة؛ لأنهم مِمَّا يستغنون بِالْألف وَالتَّاء عَن التكسير[١]. وقد ذكر سيبويه في "باب ما يُجمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع فمنه شيءٌ لم يكسر على بناء من أبنية الجمع بالتاء؛ إذ منع ذلك... والمؤنث الذي ليس فيه علامة التأنيث أجري هذا المجرى؛ ألا ترى أنك لا تقول: فرسناتٌ حين قالوا: فراسن، ولا خنصراتٌ حين قالوا: خناصرُ، ولا محاجاتٌ حين قالوا: محالجُ ومحاليجٌ، وقالوا: عِيَراتٌ، حين لم يكسروها على بناء يكسَّر عليه مثلها"[٢]. وذكر الزمخشري أن جمع المؤنث الساكن الوسط غير المنتهي بالتاء كالذي فيه تاء، ومثل بأمثلة، منها: (عيَرات). ونصَّ ابن مالك على أن من الشواذ عن القياس: "سماء وسماوات، وأرض وأرَضات، وعُرُس وعُرُسات، وعِير وعِيَرات، وشمال وشمالات، وخَوْد وخَوْدات، وثيب وثيبات"[٣].

والذي أميل إليه هو (عِير) بكسر الأول، وجمعه على (عِيَرات)، بكسر الأول، وفتح الثاني، وإن كان فيه شذوذٌ عن القياس.

الشاهد الرابع:

مِنَّا الَّذي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ والعَانِسُونَ وَمِنَّا المُرْدُ والشِّيبُ[٤]

قال ابن هشام: "وفي البيت مع هذا العيب شذوذان: إطلاق العانس على المذكر، وإنَّما الأشهر استعماله في المؤنث، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء، ولا دالَّة على المفاضلة"[٥].

الدراسة

ورد هذا البيت عند كثير من النحويين، وأكثرهم أتى به في مسألة جمع الصفة بالواو والنون، وهي الأكثر أهمية في هذا الشاهد، ومن النحويين كابن هشام مَن

(١) انظر: التذييل والتكميل ٥٨/٢، وتوضيح المقاصد ١٣٧٤/٣، والمساعد ٦٩/١.
(٢) الكتاب ٦١٥/٣.
(٣) شرح التسهيل ١١٤/١.
(٤) البيت من البسيط، منسوب إلى قيس بن رفاعة في كتاب الأفعال ٢٦١/١، وبلا نسبة في المذكر والمؤنث ١٣٢/١، وسر الصناعة٣٢١/٢، وأمالي ابن الشجري ٥٥٥/٢.
(٥) المغني ٤٠٠.

أثار مسألة أخرى في البيت وهي إطلاق (العانس) على المذكر، وعدَّ الأمرين شذوذًا. فأما جمع الصفة بالواو والنون، فإنَّ الجمع في كلام العرب على قسمين: جمع تكسير، وجمع سلامة، فأما التكسير فهو ما تغيَّر بناء واحده لفظًا، أو تقديرًا. وأما جمع سلامة، فهو أيضًا على قسمين: مذكر ومؤنث، فأما المذكر فهو بإضافة الجمع إلى المذكر، فيرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء، وهو جمع المذكر السالم. وهذا النوع على قسمين أيضًا: ما كان اسمًا، أو صفة. فأما القسم الأول، وهو الاسم، فلا يجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية، والعلمية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في نحو: (عدة وثبة) علمين. وأما الصفة، فلا تجمع هذا الجمع إلا بأربعة شروط: الذكورية، والعقل، والخلو من تاء التأنيث، وقبول تاء التأنيث عند قصد معناه. والشرط الأخير فيه احتراز من (فعلان فعلى) نحو: سكران، وأفعل فعلاء نحو: أحمر، وما اشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: (صبور)، و(عانس) فلا يجمع شيء من ذلك بالواو والنون؛ لعدم قبوله لتاء التأنيث[1]. والمتأمل في الشاهد الشعري السابق يجد لفظة (عانس) غير قابلة للتاء، ولا دالة على المفاضلة؛ حيث يستوي فيها المذكر والمؤنث، وللنحويين في هذا النوع رأيان، هما: الأول/ عدم جواز جمعه بالواو والنون، وإن ورد جمعه فهو شاذٌّ يحفظ ولا يقاسُ عليه، ومن ذلك أيضًا: (أسودون، وأحمرون) جمع أسود، وأحمر، وصف لا يدل على التفضيل، بل هو من باب أفعل فعلاء كـ (أسود وسوداء)، و(أحمر وحمراء). وقد ذهب إلى هذا الرأي البصريون، قال أبو حيان: " فإن كان الوصف لا يقبل تاء التأنيث، ولا كان من باب الأفعل، والفعلى، لم يجز أن يجمع بالواو والنون"[2]. الثاني/ الجواز، والذي اتجه إلى هذا الرأي هم الكوفيون، فقد أجاز الفراء: (أسودون، وأحمرون)، وعند محمد بن كيسان لا بأس في ذلك، فإن سمّيتَ بشيء من ذلك، جاز أن تجمعه جمع السلامة؛ لأنه اسم[3]. ويؤيد الكوفيين – وهو شاهد آخر على ذلك – قول الشاعر:

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥، وشرح الكافية والشافية ٤/١٧٣٨، وتمهيد القواعد ٩/٤٦٢٠.
(٢) ارتشاف الضرب٢/٥٧٣.
(٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش٣/٣٠٨.

فَمَا وَجَدَتْ نِسَاءُ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِـــــلَ أَسودِينَ وأَحْمَـــــرِينا [١]

ومن النثر النادر قولهم: علانون، في جمع علانية. وهذه اللغة هي لغة بني أسد[٢]. وتجويز الكوفيين على البيت والبيتين هو من عادتهم، فإنهم إذا سمعوا لفظًا، في شعر، أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلًا، وهذه صفة ليست جيدة، كما قال أبو حيان[٣]. والذي أميل إليه هو رأي البصريين؛ لقلة الشواهد الداعمة لهذه المسألة.

وأما الشذوذ الآخر، وهو إطلاق العانس على المذكر فاختلف فيه العلماء على قولين:

الأول/ جواز إطلاق (عانس) على المذكر والمؤنث من غير الحكم عليه بالشذوذ، فرجل عانسٌ، إذا أخر التزويج بعدما أدرك، ويقال: امرأة عانس، إذا حُبست بعد إدراكها، ومنه قول أبي ذؤيب:

فَإِنِّي عَلَى مَا كُنتُ تَعهَدُ بَيْنَنَا وَلِيدَيْنِ حَتَّى أَنتَ أَشْمَطُ عَانِسُ[٤]

ولم يُدخلوا الهاء في هؤلاء النعوتِ اللاتي يشترك فيهن الرجالُ والنساءُ، وقد ذكر ذلك كثير من العلماء كابن دريد[٥]، وابن الأنباري[٦]، والفارابي[٧]، وابن مالك[٨].

الثاني/ الحكم عليه بالشذوذ؛ لأن الأشهر استعماله في المؤنث، وقد ذهب

---

(١) البيت من الوافر، لحكيم الأعور. انظر: البديع في علم العربية٢/١٤٤، والتذييل والتكميل١/٣١٥، والمقاصد الشافية١/١٨١.

(٢) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٩، والمساعد ١/٥٠.

(٣) انظر: التذييل والتكميل١/٣١٤.

(٤) البيت من الطويل. انظر: الكنز اللغوي١٦١، والمخصص ٥/٨٤.

(٥) انظر: جمهرة اللغة (ع ن س).

(٦) انظر: المذكر والمؤنث ١/١٣٢.

(٧) انظر: الصحاح (ع ن س).

(٨) انظر: شرح الكافية الشافية٤/١٧٣٨.

إلى هذا المرادي[١]، وابن هشام[٢]، والعيني[٣].

والرأي الأول – وهو جواز إطلاقه على الجنسين من غير شذوذ– هو الأصوب؛ لكثرة القائلين به من العلماء المتقدمين.

الشاهد الخامس:

بِلالُ خَيْرُ النَّاسِ وابنُ الأَخْيَرِ[٤]

قال خالد الأزهري: "واختلف في سبب حذف الهمزة منهما، فقيل: لكثرة الاستعمال، وقال الأخفش: لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فعلى هذا فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما"[٥].

الدراسة

يَرِدُ هذا الشاهد وغيره في باب (أفعل التفضيل)؛ وأفعل التفضيل اسم؛ لدخول علامات الأسماء عليه، من الجر، والإضافة، و(أل)، وهو ممتنع الصرف، للزوم الوصفية، ووزن الفعل، ولا يتصرف عن صيغة (أفعل)، إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من (خير)، و(شر)؛ لكثرة الاستعمال؛ إذ إنه نطق في الشاهد بالمستعمل لشهرته، وبالأصل وهو قليل. والسبب عند الأخفش أنهما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما، فالأصل في (خير مِن كذا)، و(شرٌّ من كذا) هو (أخيرُ)، و(أشرٌّ)، ولا يكادون يستعملون الأصل، وليس فيه التقاء ساكنين، ولا نقل حركة الراء إلى الشين؛ لأجل حذف الهمزة، إنما كان النقل لأجل الإدغام، ومنه قراءة أبي قلابة[٦]: ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾[٧]. "وقال أبو حاتم: لا تكاد العرب تتكلَّم بـ(الْأَخْيَر) (وَالْأَشَرّ) إلَّا في ضرورة الشعر، وأنشد البيت"[٨]. وعند الجوهري لغة رديئة[٩].

(١) انظر: توضيح المقاصد ٣٣٣/١.
(٢) انظر: المغني ٤٠٠.
(٣) انظر: المقاصد النحوية٢١٤/١.
(٤) البيت من الرجز، منسوب لرؤبة في المحتسب٢٩٩/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية١١٢٧/٢، والتذييل والتكميل٢٥٣/١٠.
(٥) التصريح٩٢/٢.
(٦) انظر: القراءة في إعراب القراءات السبع وعللها٣٣١/٢.
(٧) القمر آية ٢٦
(٨) رأي أبي حاتم في البحر المحيط٤٤/١٠.
(٩) انظر: الصحاح ٦٩٥/٢.

وعند أبي الفتح: (الأشرّ) بتشديد الراء هو الأصل المرفوض؛ لأن قولهم: (هذا خيرٌ منه، وهذا شرٌّ منه) أصلها (هذا أخير منه، وأشر منه)، فلما كثر استعمال الكلمتين، حذفت الهمزة منهما(١). وكما ندر ورود الهمزة في التفضيل، ندر سقوطها في التعجب، فقد حُكي في التعجب (ما خيُر اللبنِ للصحيح)، و(ما شرُّهُ للمَبطُون) بمعنى ما أخيره، وما شرّه بمعنى ما أشرّه، وحكى أبو علي الدينوري أن العرب يقولون: (مخيرك)، يريدون: ما أخيرك(٢)، وشذ حذف همزة أحبّ في التفضيل(٣)كقول الأحوص:

وزَادَني كَلَفًا في الحُبِّ أَنْ مَنَعتْ وحَبُّ شَيءٍ إِلَى الإِنسانِ مَا مُنِعا (٤)

ولا يقاس على شيء مما حُذفت فيه الهمزة، كقول الشاعر:

مَا شَدَّ أنفُسَهم وأَعْلَمَهم بما يَحمِي الذِّمارَ به الكَريمُ المُسلِمُ(٥)

والقياس عليه خطأ عند البصريين، قاله النحاس(٦). وهاتان الكلمتان: (خيرٌ و(شَرٌّ) قد خَرَجَتا عن نظائرهما في باب التفضيل والتعجُّب. وإذا كانت (خَيْر) مخفَّفَةً من (خَيَّر)، على وزن (فَيْعِل)، فلا تكونُ من هذا الباب، ومنه قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾(٧)، قال بعضهم: مُخَفَّفٌ من (خَيِّرات)، وحذف المفضَّلُ عليه للعلمِ به، أي: خيرٌ لكم من عدم التوبة(٨).

والقول الأقرب للصواب هو أن ورود الهمزة في كلمة (خير) هو من باب الشذوذ، وإن كان هو الأصل؛ وذلك لكثرة الاستعمال.

(١) انظر: المحتسب٢/٢٩٩.
(٢) انظر: ضرائر الشعر١٠١.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية٢/١١٢٧، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٥٣.
(٤) البيت من البسيط، وقائله الأحوص. انظر: شرح التسهيل ٣/٥٣، وبلا نسبة في تذكرة النحاة ٤٨، و التصريح ٢/٩٢.
(٥) البيت من الكامل، لم أقف على قائله. انظر: ضرائر الشعر٩٩، وشرح الرضي لشافية ابن الحاجب٣/٣٧.
(٦) انظر: التذييل والتكميل ١٠/٢٤٦.
(٧) الرحمن آية ٧٠.
(٨) انظر: بتصرف الدر المصون ١/٣٦٦.

الخاتمة

درس هذا البحث الشواهد الشعرية العربية التي اجتمع فيها شذوذان في مسائل النحو والتصريف، وفق دراسة وصفية تحليلية، وفي نهايته خرج بالنتائج الآتية:

١. إن عدد الشواهد الشعرية التي ظهر فيها شذوذان قليلة جدًّا مقارنة بالتي فيها شذوذ واحد، وما قمت بجمعه هو ما توصلت إليه من بحث، كما أن جميع الشواهد قالها شعراء يُحتج بشعرهم، وكلها معروفة القائل عدا شاهدين.

٢. ابن هشام الأنصاري أكثر من وجدت عنده هذين الشذوذين؛ حيث بلغ عددها عنده أربعة شواهد، ثم ابن هانئ السبتي شاهدين، ثم البغدادي شاهدين، ووقفت على شاهد واحدٍ لكل من ابن السيد البطليوسي، والزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك، وأبي الفداء، وأبي حيان، والمرادي، والأزهري، والصبان، فهي سبعة عشر شاهدًا.

٣. قد يكون الشذوذ ناجمًا عن قلة أو ندرة، وقد يكون مخالفًا للقياس.

٤. تنوُّعُ الأحكام النحوية، فهناك بعض الشواهد التي حصرتها حُكم عليها بالشذوذ عند بعض النحويين، وهي عند غيرهم محكوم عليها بالضرورة، أو الندرة.

٥. التداخل في بعض الأحكام النحوية الذي يصل إلى حد الاضطراب، ومن تلك الأحكام الحكم بالشاذ، فهو يتداخل مع الضرورة، والقلة، والنادر.

٦. ثمة طريقتان لدراسة ومعالجة الشواهد التي بها شذوذان، الأولى – وهي السائدة – كل شذوذ لوحده، وهذه الطريقة عندما يكون الشذوذان منفصلين عن بعض. الثانية معالجة الشذوذين دون انفصال، وهذه الطريقة تكون عندما يكونان متحدين، فكل شذوذ نحويًّا كان أو تصريفيًّا له علاقة بالآخر.

٧. قد يرد في الشاهد الشعري الواحد شذوذان أحدهما معناه مخالفة الأصل، لكنه مستعمل في نثر الكلام، والآخر معناه الندرة والقلة، ولا يستعمل إلا اضطرارًا.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن الأثير الجزري، المبارك بن محمد، "البديع في علم العربية"، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، "معاني القرآن"، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة لخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، "التصريح بمضمون التوضيح في النحو"، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، "شرح الأزهرية"، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، "شرح شافية ابن الحاجب"، تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.
- الأُشْمُوني، علي بن محمد، "شرح الأشموني على ألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ابن الأنباري، "الأضداد" لأبي بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ابن الأنباري، لأبي بكر محمد بن القاسم ت (٣٢٨ ه)، المذكر والمؤنث تحقيق د/ طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط٢، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م .
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "أسرار العربية"، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، "الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين"، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، "شرح المقدمة المحسبة"، تحقيق خالد عبد الكريم، ط١، المكتبة العصرية، الكويت، ١٩٧٧م .
- ابن برهان، الإمام أبو القاسم عبد الواحد علي الأسدي ، شرح اللمع، (٤٥٦ه)، حققه الدكتور فائز فارس، ط١، ١٩٨٤م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، "خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، حققه عبد العزيز رباح، وأحمد

يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، دمشق ، ط١، ١٣٩٨ه .

- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر.
- الثمانيني، عمر بن ثابت، "شرح التصريف"، تحقيق د. إبراهيم بم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩ه- ١٩٩٩م.
- الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، اللامات، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- أبو زيد، سعيد بن أوس الأنصاري، النوادر في اللغة، ، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٢، ١٣٨٧ه ـ ١٩٦٧م .
- أبو العتاهية، ديوانه، قدم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي،ط٣، ١٩٩٩م.
- الفرزدق، ديوانه، شرحه وضبطه وقدم له علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان.
- كعب بن زهير، ديوانه، حققه وشرحه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧ه-١٩٩٧م .
- الكميت بن زيد الأسدي، ديوانه، تحقيق د. داود سلوم ط. بغداد ١٩٦٩.
- الجزولي، عيسى بن عبد العزيز، "المقدمة الجزولية في النحو"، تحقيق وشرح الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه الدكتور حامد نيل والدكتور فتحي جمعة.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "البحر المحيط في التفسير"، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٢٠ه.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "اللمع في العربية"، تحقيق حامد مؤمن، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، "الخصائص"، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- ابن جني، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها"، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، "المقتصد في شرح التكملة"، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٢٨ه.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد، "الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

- ابن الحاجب، عثمان بن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل ــ بيروت، دار عمار ــ عمان، ١٤٠٩ه ــ ١٩٨٩م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "ارتشاف الضرب من لسان العرب"، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨ه ــ ١٩٩٨م .
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "التذييل والتكميل في شرح التسهيل"، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط١، ٢٠٢١م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، "تذكرة النحاة"، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٦ه ــ ١٩٨٦م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ) "إعراب القراءات السبع وعللها"، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ابن الخباز، أحمد بن الحسين، " توجيه اللمع"، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٣ه -٢٠٠٢م.
- الخثران، عبد الله بن راشد، ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، مطبوعات النادي الأدبي، الرياض، ط١، ١٤٠٨ه.
- ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد، "المرتجل"، تحقيق ودراسة علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ه ــ ١٩٧٢م.
- ابن خروف، "شرح الجمل"، تحقيق سلوى عرب، مكة المكرمة ١٤١٩ه.
- ابن درستويه، لأبي محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧هـ)، "تصحيح الفصيح وشرحه"، لمحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، عام النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ابن دريد، تأليف أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ت(٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
- الدماميني، تأليف محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين الدماميني ت(٨٢٧ه)، "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، أصل هذا الكتاب: رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٣٩٦ هـ ، قام المؤلف بطباعتها تِبَاعًا.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى ت(٣٨٤ه)، "شرح كتاب سيبويه"، من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم تحقيقا وموازنة، رسالة دكتوراه، إعداد المحاضر سيف

بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف أ.د/ تركي بن سهو العتيبي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٨ه-١٩٩٨م .

- الزمخشري، محمود بن عمرو، "المفصل في صنعة الإعراب"، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ)، "شرح ألفية ابن مالك المسمى «تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة»، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- السكري، صنعة أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، ، حققه عبد الستار أحمد فراج، راجعه محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدني، شارع العباسية، القاهرة .
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. "الأصول في النحو"، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
- ابن السكيت، لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، "الكنز اللغوي في اللَسَن العربي، المحقق: أوغست هفنر، مكتبة المتنبي - القاهرة.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم ،الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، "نتائج الفكر في النَّحو"، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٢ - ١٩٩٢م .
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب" تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٤، ١٤٢٥ه ـ ٢٠٠٤م .
- ابن السيد البطليوسي، كتاب الحلل في شرح أبيات الجمل، دراسة وتحقيق الدكتور مصطفى إمام، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ط١٩٧٩،١ .
- ابن سيده، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل، "المخصص، تحقيق خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م .
- ابن سيده، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل، العدد في اللغة، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣ه-١٩٩٣م.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، "شرح كتاب سيبويه"، تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "الاقتراح في أصول النحو وجدله"، د. محمود

فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ – ١٩٨٩م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع"، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر .
- السيوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة"، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ٢٠٠٩م ــ ١٤٣٠ه.
- السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية"، حققه الدكتور عبد الرحمن العثيمين، والدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور عياد بن عيد الثبيتي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨ه ــ ٢٠٠٧.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله، "أمالي ابن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م.
- الشلوبين، ، لأبي علي الشلوبين، "التوطئة" دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، الكويت ، مؤسسة الصباح، ١٤٠١ه.
- الصبان، محمد بن علي الشافعي، "حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك"، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- أبو عبد الله محمد بن علي بن هانئ السبتي، "إيضاح المسالك في شرح تسهيل ابن مالك"، تحقيق الدكتور مهدي بن حسين بن علي مباركي، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، "الممتع الكبير في التصريف"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن، "ضرائر الشِّعْر"، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٠م.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، جمهرة الأمثال، دار الفكر – بيروت .
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز"، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١ – ١٤٢٢هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، "المساعد على تسهيل الفوائد"، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢ه ـ١٩٨٢م .
- العكبري، عبد الله بن الحسين، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين"، تحقيق ودراسة الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١ه ـ ٢٠٠٠م .
- العكبري، عبد الله بن الحسين، "اللباب في علل البناء والإعراب"، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت ـ لبنان، دار الفكر، دمشق ـ سورية، ط١، ١٤١٦ه ـ ١٩٩٥م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "التعليقة على كتاب سيبويه"، تحقيق وتعليق الدكتور عوض القوزي، مطبعة الأمانة ـ القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "الإيضاح العضدي"، تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، ط٢، ١٤٠٨ه ـ ١٩٨٨م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، التكملة، تحقيق ودراسة د/ كاظم بحر المرجان، إشراف أ.د حسين نصار، الجمهورية العراقية، ١٤٠١ه- ١٩٨١م .
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب"، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م.
- أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، "المسائل الحلبيات"، تقديم وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم / دمشق ـ دار المناورة بيروت، ط١، ١٤٠٧ه ـ ١٩٨٧م .
- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، ت(٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- العيني، محمود بن أحمد، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية"، تحقيق محمد بن باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٥ـ ١٤٢٦هـ.
- الفارضي، شمس الدين محمد، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق أبي الكميت، محمد الخطيب، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨م.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي، "الكناش في النحو والتصريف"، دراسة وتحقيق د/ جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦ه-٢٠٠٥م.

- الفراء، يحيى بن زياد، "معاني القرآن"، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، "الجمل في النحو"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٥ه ــ ١٩٨٥م.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر شمس الدين، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية – القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ابن القطاع، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (المتوفى: ٥١٥هـ)، كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي ، إيضاح شواهد الإيضاح، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م .
- الكندي، امْرُؤُ القَيْس بن حجر، "ديوان امرئ القيس"، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح الكافية الشافية"، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط١ .
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "شرح التسهيل"، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط ١، ١٤١٠ه ــ ١٩٩٠م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي ١٣٨٧ه ــ ١٩٦٧م.
- المبرد، محمد بن يزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- محمد بن جعفر القزاز القيرواني أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ)، ما يجوز للشاعر في الضرورة، حققه وقدم له وصنع فهارسه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط٢، بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٤٠٦ه/ ١٩٨٦م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، الكويت، ط١، ١٣٩٣ه ــ ١٩٧٣م، ط٢، ١٤٠٣ه ــ ١٩٨٣م.

- المرادي، الحسن بن قاسم، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، "لسان العرب"، دار صادر – بيروت، ط٣، – ١٤١٤ هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف، "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد"، دراسة وتحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط١، ١٤٢٨ه-٢٠٠٧م .
- ابن الناظم، بدر الدين بن جمال الدين بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٠م.
- الهروي، تأليف محمد بن علي بن محمد، أبي سهل، إسفار الفصيح، ،تحقيق أحمد بن سعيد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٠هـ .
- ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف، "شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت، ٢٠٠٦م ــ ١٤٢٧هـ .
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق د/ مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥ .
- الهروي، علي بن محمد النحوي. "الأزهية في علم الحروف"، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق، ١٣٩١ه ــ ١٩٧١م .
- ابن الوراق ، محمد بن عبد الله أبو الحسن، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد - الرياض/السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ /١٩٩٩م.
- ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري"، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٧٠٤
٢-	Abstract	١٧٠٥
٣-	المقدمة	١٧٠٦
٤-	التمهيد:	١٧٠٧
٥-	المبحث الأول: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد النحوية، وفيه اثنا عشر شاهداً.	١٧١٠
٦-	المبحث الثاني: ما اجتمع فيه شذوذان من الشواهد التصريفية، وفيه خمسة شواهد.	١٧٤٥
٧-	الخاتمة	١٧٥٨
٨-	ثبت المصادر والمراجع	١٧٥٩
٩-	فهرس الموضوعات	١٧٦٧

تم بحمد الله